فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الأربعاء 27 ربيع الأول 1448هـ 9 سبتمبر/ أيلول Wednesday 9 September 2026 | العدد 6503 | 13 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS | فلسطين أون لاين

20070503

دعوى في فرنسا ضد (إسرائيل) لتعذيبها مشاركين في أساطيل مساعدات لغزة

باريس/ فلسطين:

تقدّم 26 فرنسيا بشكوى ضد (إسرائيل) بتهمتي التعذيب وارتكاب جريمة حرب، أمام النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب في باريس، بعد اعتراض أساطيل مساعدات إنسانية متجهة إلى غزة

3

حماس تحـــذر من تداعيات عدوان الاحتلال على شعفاط وعناتا

غزة/ فلسطين:

حذرت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، من جرائم الحرب المتصاعدة التي ترتكبها حكومة وجيش الاحتلال، ومن تداعيات إعلان (إسرائيل) عملية عسكرية عدوانية واسعة النطاق في مخيم شعفاط

2

مواطنون يتفقدون آثار الدمار جراء الاستهداف الإسرائيلي لمنزل تحصن به مقاوم فلسطيني في بلدة عقربا أمس

عدوان على عناتا وشعفاط.. واعتداءات واسعة بالضفة

بعد اشتباك لساعات.. الاحتلال يغتـــال مقاومًا فـي نابلس

محافظات/ فلسطين:

اغتالت قوات الاحتلال، أمس، مقاومًا بعد اشتباك استمر لنحو خمس ساعات داخل منزل حاصرته في بلدة عقربا جنوب نابلس، في حين احتجزت جثمانه، بالتزامن مع تنفيذها عدوانا على عناتا وشعفاط بالقدس المحتلة، وسلسلة من الاعتداءات في مناطق

2

بينهم أسير محرر وطفل.. 4 شهـــــداء في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد أربعة مواطنين بينهم أسير محرر وطفل، وأصيب آخرون في غزة، أمس، مع مواصلة الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار. ففي مدينة خان يونس جنوبي القطاع استشهد مواطنان، وفق ما أفاد به مجمع ناصر الطبي. وأفادت مصادر طبية بأن أحد الشهيدين لفظ أنفاسه

3

حماس: خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها غير كافية

11 دولة أوروبية وكندا تعتـزم فرض قيود تجاريـــــــــة على بضائع المستوطنات

لندن/ فلسطين:

أعلنت 12 دولة هي: كندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وآيسلندا وإيرلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، عزمها فرض قيود وعقوبات على تجارة البضائع المنتجة في المستوطنات الجاثمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، لكونها غير قانونية بموجب القانون الدولي، في خطوة قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إنها في الاتجاه الصحيح، لكنها غير كافية. وأكد وزراء خارجية الدول الـ12، في بيان مشترك أمس، أن الوضع يتدهور بسرعة في وجود مستويات غير مسبوقة من عنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات، بما في ذلك القرار غير المقبول بطرح عطاءات لمشروع مستوطنة (E1). وأشار البيان إلى أن الدول الموقعة تعتزم اتخاذ قيود وعقوبات على تجارة البضائع مع المستوطنات، وتدرس بصورة فعالة هذه الإجراءات وغيرها، وفقا لإجراءاتها الوطنية.

ورحبت المملكة المتحدة وفرنسا وكندا بالإجراءات

4

انتخابات 2026

خطوات عملية لتسهيل عمل لجنة الانتخابات وتمكينها من أداء مهامها

الثوابتـــة لـ" فلسطين FELESTEEN ": الجهـــات الحكوميـــة تسخّر كل إمكاناتهـــا لإنجـــاح الانتخابات التشريعيـــة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أكد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة أن الجهات الحكومية المختصة في قطاع غزة ملتزمة بتسخير جميع إمكاناتها لإنجاح الاستحقاق الوطني الانتخابي.

وقال الثوابتة في حوار مع صحيفة "فلسطين" أمس إن الجهات المختصة باشرت في اتخاذ سلسلة

عساف لـ"فلسطين FELESTEEN": الانتخابات حق لشعبنا وغيابها أفضـــى إلى التفرد بالقرار وتغييب الأجيال

إصلاح م.ت.ف والانتخابات على قاعدة التوافق.. مفتاح تجديد الشرعيات

تعيينـــات «الوطني» في الكويـــت تشعل غضب الوجهاء: تهميش للإرادة الشعبيـــة

7-5

عدوان على عناتا وشعفاط.. واعتداءات واسعة بالضفة

بعد اشتباك لساعات.. الاحتلال يغتال مقاومًا في نابلس

محافظات/ فلسطين:

اغتالت قوات الاحتلال، أمس، مقاومًا بعد اشتباك استمر لنحو خمس ساعات داخل منزل حاصرته في بلدة عقربا جنوب نابلس، في حين احتجزت جثمانه، بالتزامن مع تنفيذها عدوانا على عناتا وشعفاط بالقدس المحتلة، وسلسلة من الاعتداءات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

وقالت وزارة الصحة إن الهيئة العامة للشؤون المدنية أبلغتها باستشهاد عبد الكريم محمد خضر سليمان (بني جابر)، 28 عامًا، بعد حصار منزل في عقربا، مشيرة إلى أن جيش الاحتلال احتجز جثمانه.

ونقلت وكالة "وفا" عن مصادر أمنية أن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة الغربية من البلدة، وحاصرت منزلًا، واستهدفته بقنابل "الأنيرجا"، كما استخدمت جرافة عسكرية وهدمت أجزاء منه.

وفي بيان منفصل، قالت وزارة الصحة إن حصيلة الشهداء في الضفة الغربية ارتفعت إلى 100 شهيد منذ مطلع العام الجاري، بعد استشهاد أربعة مواطنين خلال 24 ساعة في محافظات نابلس وقلقيلية وطولكرم.

وأوضحت الوزارة أن المواطن محمود محمد عربي محسن (34 عامًا) من بلدة قبلان جنوب نابلس استشهد متأثرًا بإصابته برصاص قوات الاحتلال، التي لا تزال تحتجز جثمانه.

وفي قلقيلية، استشهد عمر الطوباسي متأثرًا بإصابته برصاص مستوطنين في الرأس خلال هجوم على بلدة حجة، فيما أصيب ثلاثة مواطنين آخرين، بينهم طفل، في هجومين نفذهما مستوطنون مسلحون.

وفي طولكرم، انتشل الدفاع المدني جثمان أسعد مليحة من قطاع غزة، وهو من العمال المقيمين في فرع لجنة الزكاة بمدينة طولكرم الذي اقتحمته قوات الاحتلال.

حماس تنعى "بني جابر"

في السياق، نعت حركة المقاومة الإسلامية حماس، الشهيد المقاوم عبد الكريم بني جابر.

وقالت حماس، في تصريح صحفي، إن بني جابر "رفض الاستسلام والخنوع للعدو"، مؤكدة أن جرائم الاحتلال وسياسة القتل والاغتيال التي ينتهجها بحق الفلسطينيين "لن توقف المقاومة، ولن تثني شعبنا عن مواصلة نضاله حتى نيل حريته واستقلاله".

وشددت الحركة على دعمها للمقاومين في الضفة الغربية، داعية المواطنين إلى احتضانهم ودعمهم ومساندتهم، والتكاتف في مواجهة الاحتلال وعدوانه.

وأكدت أن الشعب الفلسطيني سيبقى صامدًا وثابتًا على أرضه، ومتمسكًا بنهج المقاومة، ومدافعًا عن أرضه ومقدساته "مهما بلغت التضحيات".

عدوان على عناتا وشعفاط

وفي القدس المحتلة، اقتحمت آليات عسكرية وجرافات إسرائيلية فجر أمس بلدة عناتا ومخيم شعفاط شمال شرق القدس، بالتزامن مع انتشار واسع للقوات في الأحياء والشوارع، وإعلان منع التجول عبر مكبرات الصوت في الجيبات العسكرية.

وقالت مصادر محلية إن قوات الاحتلال أغلقت جميع مداخل عناتا ومخيم شعفاط ومنعت المواطنين من الدخول والخروج، في حين داهمت منازل ومحال تجارية وممتلكات خاصة وفتشتها، وخلعت أبواب عدد من المحال والمنشآت وألحقت أضرارًا بمحتوياتها.

وفي بيت لحم، أصيب الطفل أيوب مازن شفيق برضوض وجروح في أنحاء جسده، بعدما دعسه مستوطن أثناء قيادته دراجته الهوائية في قرية أبو نجيم جنوب شرق المدينة، ونقل إلى المستشفى لتلقي العلاج.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الطفلين فريد رامي الهريمي (15 عامًا) وسعدي رائد العدم (16 عامًا) من منطقة شارع الصف وسط بيت لحم، في حين اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على والدة العدم في أثناء اعتقال نجلها، ما أدى إلى إصابتها ونقلها إلى المستشفى.

وفي شمال غرب نابلس، أصيب مواطنان، هما محمد الخليل ونجله، بجروح ورضوض خلال هجوم شنه مستوطنون على منازل المواطنين في منطقة المسعودية التابعة لأراضي برقة، قبل نقلهما إلى المستشفى.

وفي مسافر يطا جنوب الخليل، هدمت قوات الاحتلال منزلًا من الحجر والصفيح مساحته نحو 200 متر مربع في خلة الضبع، يعود للمواطن محمد علي دبابة ويؤوي 14 فردًا، كما ردمت بئر مياه ودمرت شبكات الكهرباء والمياه وخزانات بلاستيكية، وكسرت 15 شجرة وخربت السلاسل والأسلاك الشائكة المحيطة بالمسكن.

كما هدمت القوات مغارة سكنية تعود للمواطن عبد الله دبابة وتؤوي ستة أفراد، وردمت بئر مياه وخربت السلاسل والأسلاك الشائكة.

وقالت مصادر محلية إن خلة الضبع تتعرض لهدم متواصل، طالت خلاله العشرات من المنازل والمساكن والمغر، في حين توجد إخطارات بالهدم بحق 14 مغارة وعدد من المنازل.

وفي تجمع خربة الفخيت بمسافر يطا، هدمت قوات الاحتلال عشرة مساكن وحظائر أغنام في المنطقة الشمالية من التجمع، تعود لعائلات سمير الحمامدة، وعيسى إسماعيل الحمامدة، وهشام إسماعيل الحمامدة.

وأضافت المصادر أن قوات الاحتلال أطلقت قنابل الغاز السام صوب المواطنين، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بالاختناق، كما دمرت خزانات المياه والوحدات الصحية ووحدات الطاقة الشمسية التي توفر الكهرباء للتجمع، وردمت بئر مياه.

وتتعرض مسافر يطا وتجمعاتها، وفق المصادر المحلية، لحملة هدم واسعة تستهدف تهجير السكان من أراضيهم وتوسيع البؤر الاستيطانية والاستيلاء على الأراضي الرعوية والزراعية.

هدم بركسين

وفي جنوب جنين، هدمت قوات الاحتلال بركسين في بلدة سيلة الظهر، أحدهما يعود للمواطن يوسف جودة عثمان موسى ويستخدم لتربية الأغنام وتبلغ مساحته نحو 200 متر مربع، فيما تعود المنشأة الثانية للمواطن خليل إبراهيم حنتولي وتستخدم لتخزين وتجميع الخردة والحديد.

الضفة الغربية

اغتيال المقاوم عبد الكريم بني جابر في عقربا جنوب نابلس بعد اشتباك لنحو خمس ساعات واحتجاز جثمانه.

ارتفاع حصيلة شهداء الضفة إلى 100 شهيد منذ مطلع العام.

استشهاد مواطنين في نابلس وقلقيلية خلال 24 ساعة، وانتشال جثمان عامل من غزة في طولكرم.

اقتحام عناتا ومخيم شعفاط وإغلاق مداخلهما ومنع التجول ومداهمة الممتلكات.

اعتداءات مستوطنين في بيت لحم ونابلس وقلقيلية أسفرت عن إصابات واعتقالات.

هدم واسع في مسافر يطا طال مساكن وحظائر وآبارًا وشبكات مياه وكهرباء.

هدم بركسين في سيلة الظهر جنوب جنين.

حماس تحذر من تداعيات عدوان الاحتلال على شعفاط وعناتا

غزة/ فلسطين:

حذرت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، من جرائم الحرب المتصاعدة التي ترتكبها حكومة وجيش الاحتلال، ومن تداعيات إعلان (إسرائيل) عملية عسكرية عدوانية واسعة النطاق في مخيم شعفاط وبلدة عناتا شمال شرق مدينة القدس المحتلة.

وقالت الحركة في تصريح صحفي، إن العملية رافقها حصار مطبق، وإغلاق للمداخل، وتجريف للبنية التحتية، واعتقالات واسعة في صفوف المواطنين.

وأكدت حماس أن القدس وبلداتها ومخيماتها "ستبقى فلسطينية خالصة"، وأن محاولات الاحتلال عزلها وتهويدها وفرض سيطرته عليها ستتحطم أمام صمود أهلها وإرادتهم وثباتهم على أرضهم.

وقالت إن آلة حرب الاحتلال لن تفلح في تمرير مخططاته ومشاريعه الاستيطانية، مؤكدة أن الشعب الفلسطيني سيبقى صامدًا ومتمسكًا بأرضه وحقوقه حتى دحر العدوان وإنهاء الاحتلال.

ودعت الحركة دول العالم، رسميًا وشعبيًا، إلى تحرك واسع وفاعل للضغط على الاحتلال لوقف عدوانه، ومحاسبة قادته على جرائمهم، وتوفير كل أشكال الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني في مواجهة عدوان الاحتلال المتصاعد.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة موقع صحيفة فلسطين على الإنترنت امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

بينهم أسير محرر وطفل.. 4 شهداء في غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد أربعة مواطنين بينهم أسير محرر وطفل، وأصيب آخرون في غزة، أمس، مع مواصلة الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار.

ففي مدينة خان يونس جنوبي القطاع استشهد مواطنان، وفق ما أفاد به مجمع ناصر الطبي.

وأفادت مصادر طبية بأن أحد الشهيدين لفظ أنفاسه الأخيرة متأثرا بإصابته في غارة شنتها مسيرة إسرائيلية على تجمع لمدنيين غربي خان يونس، الجمعة. ووفق مصادر صحفية، فإن الشهيد هو الأسير المحرر رمزي أبو ريدة. ولاحقا، أفادت مصادر صحفية باستشهاد طفل بطلق ناري في الصدر بمواصي خانيونس.

وفي وسط القطاع، استشهد مواطن وأصيب 11 آخرون بينهم حالات خطيرة بقصف الاحتلال خيمة في شارع جولس بمخيم النصيرات.

وفي شمال القطاع، أفاد مصدر طبي بإصابة مواطن بجروح متوسطة من جراء قصف مدفعي استهدف منزلا في حي الفالوجا غربي مخيم جباليا شمالي قطاع غزة.

وبالعودة إلى وسط القطاع، أفاد شهود عيان ومصادر محلية بتقدم محدود لعدد من آليات الاحتلال في منطقة أبو العجين شرقي مدينة دير البلح، وسط إطلاق نار كثيف وقصف مدفعي.

وأضافت المصادر أن عددا من الآليات العسكرية للاحتلال، بينها جرافة، توغلت عشرات الأمتار غربي ما يسمى الخط الأصفر في المنطقة المذكورة، وقامت بأعمال تجريف في أراضي السكان. كما دمرت طائرات الاحتلال منزلًا في مخيم البريج وسط القطاع.

وفي مدينة غزة، استهدفت طائرات الاحتلال بعدة صواريخ منزلًا في محيط مجمع الشفاء الطبي.

كما أطلقت مسيرة إسرائيلية من طراز "كواد كوبتر" قنابل على سطح منزل في محيط فندق الموفمبيك بمنطقة الشاطئ الشمالي غربي مدينة غزة.

(تصوير/ رمضان الأغا)

وفي وقت سابق أفادت مصادر صحفية بإصابة عدد من المواطنين من جراء قصف إسرائيلي استهدف منزلاً في محيط مقبرة الشيخ رضوان غربي مدينة غزة.

وأسفرت الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار عن استشهاد 1352 مواطنا وإصابة 4511 آخرين حتى أمس، وفق أحدث بيانات وزارة الصحة في القطاع.

ومنذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ترتكب (إسرائيل) إبادة جماعية في غزة، خلّفت أكثر من 73 ألف شهيد وما يزيد على 174 ألف جريح.

"الإعلامي الحكومي" يحذر من "التجويع الصامت" في غزة

غزة/ فلسطين:

حذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أمس من خطورة الأوضاع الغذائية في القطاع، متهما الاحتلال بممارسة سياسة "التجويع الصامت" و"هندسة التجويع" بحق الغزيين.

وقال المكتب -في بيان- إن الاحتلال يمنع إدخال 65% من كمية الغذاء المطلوبة إلى قطاع غزة، مشيرا إلى أن ما يدخل فعليا لا يتجاوز 35% من الكمية المتفق عليها.

وأضاف أن أكثر من 95% من المواطنين في القطاع يعتمدون كليا على المساعدات، في حين فقد أكثر من 90% منهم قدرتهم الشرائية وأصبحوا عاجزين عن شراء الغذاء.

وأوضح البيان أنه خلال 330 يوما دخلت إلى قطاع غزة 69 ألفا و387 شاحنة مساعدات فقط، من أصل نحو 198 ألف شاحنة كان متفقا على إدخالها.

وحمّل المكتب الاحتلال الإسرائيلي والداعمين له المسؤولية عن استمرار سياسة التجويع وتفاقم الأوضاع الإنسانية في القطاع.

ودعا المجتمع الدولي ومجلس الأمن والوسطاء إلى ممارسة ضغط فوري من أجل إدخال المساعدات الإنسانية وضمان تدفق الغذاء إلى أهالي قطاع غزة، محذرا من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في ظل نقص الاحتياجات الأساسية.

دعوى في فرنسا ضـــد (إسرائيل) لتعذيبها مشاركيـــن في أساطيل مساعـدات لغزة

باريس/ فلسطين:

تقدّم 26 فرنسيا بشكوى ضد (إسرائيل) بتهمتي التعذيب وارتكاب جريمة حرب، أمام النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب في باريس، بعد اعتراض أساطيل مساعدات إنسانية متجهة إلى غزة كانوا مشاركين فيها، بحسب ما أفاد به محاموهم لوكالة الصحافة الفرنسية أمس.

وأوضح المحامون أن المدّعين أعضاء في "أسطول الصمود العالمي"، وهي مبادرة تصف نفسها بأنها "سلمية وإنسانية" وتهدف إلى إيصال مساعدات لسكان قطاع غزّة المُحاصر والمدمر.

وكانت قوات الاحتلال اعترضتهم في المياه الدولية، خلال 3 رحلات للأسطول في أكتوبر/تشرين الأول 2025 وأبريل/نيسان ومايو/أيار 2026.

وفي الشكوى التي قُدمت أول من أمس، ندّد المدّعون باعتراض جيش الاحتلال سفنهم وتغيير مسارها، وبتوقيفهم تعسفا. كما اتهموا قوات الاحتلال بممارسة العنف معهم، من ضرب واستخدام مسدسات الصعق الكهربائي، وإخضاعهم لمعاملة لاإنسانية ومهينة. وأفاد 5 منهم أيضا بتعرضهم "لملامسات ذات طابع جنسي".

وروى أصحاب الشكوى أنهم تعرضوا للإذلال، بما يشمل "إجبارهم على خلع ملابسهم"، وتشغيل النشيد الوطني بصورة متكررة مصحوبا بالشتائم، وإبقاءهم لفترات طويلة جاثين على ركبهم فوق الحصى، وتعمد شد أربطة ساخنة حول أجسادهم، فضلا عن محاولات "إجبارهم على توقيع اعترافات كاذبة".

وطالب المحامون، شيرين أردكاني وهانا بوشارب ورومان رويز ورافاييل كيمف وروزانا لاندوم وكامي دوبرييه وماتيلد لانتي وبريسكا أنسيون، في بيان، القضاء بوضع "حد لإفلات كل شخص" يُحتمل أنه شارك في هذه الأفعال، سواء بصفته فاعلا أو شريكا.

وقد تُضم الشكوى إلى تحقيقين أوليين فتحتهما النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب منذ الصيف، وأوكلتهما إلى المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية، بشأن رحلات الأسطول الثلاث بين أكتوبر/تشرين الأول 2025 ومايو/أيار 2026.

وكان التحقيق الأول بتهمتي التعذيب وارتكاب جريمة حرب فُتح إثر بلاغ من وزارة الخارجية الفرنسية. وتزايدت حينها الإدانات العلنية للمعاملة التي تعرض لها 430 ناشطا من جنسيات مختلفة كانوا على متن الأسطول، بعدما اعترضهم جيش الاحتلال غرب قبرص واقتادهم بالقوة إلى (إسرائيل)، حيث احتُجزوا قبل ترحيلهم في مايو/أيار.

وأثار تسجيل مصور نشره وزير ما يسمى الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير، ظهر فيه ناشطون جاثون ومقيدو الأيدي، موجة استنكار واسعة. ويُمنع بن غفير من دخول فرنسا.

وفُتحت تحقيقات كذلك في إيطاليا وأستراليا وتركيا، في حين أصدرت أنقرة -في إطار هذه القضية- مذكرة توقيف دولية بحق رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه / أيمن خليل صالح سلامة من السوافير وسكان خان يونس سابقاً وحالياً في جمهورية مصر العربية ومجهول محل الإقامة فيها؛ ويحمل هوية رقم (933956179)، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الثلاثاء الموافق 2026/10/13م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس في القضية أساس 2026/926م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك المدعية/ سمر حسين عقيلان سيد أحمد من الجلدية وسكان دير البلح، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة شرعية، يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في السادس والعشرين من ربيع الأول لسنة 1448 هجري الموافق 2026/09/08م.

قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي / عبد الحميد شحدة زعرب

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

إعلان صادر عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلـى المدعـى عليـه / نزار حبيب اسماعيل هنا مـن غـزة وسكان تركيا حالياً ومجهول محل الاقامة فيها هوية رقم (801700642)، يقتضي حضورك لهذه المحكمة يوم الأحد الموافق 2026/10/11م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في القضية أساس 2026/381 ومـوضـوعـهـا ((تـفـريـق للغـيـاب والضـرر)) المرفوعة عليك مـن قبل المدعية / اسراء حسن احمد النمر المشهورة هنا من غزة وسكانها هوية رقم (803180330) وان لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدي للمحكمة معذرة مشروعة سيجرى بحقك المقتضى الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/9/6م.

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي/ محمود خليل الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

إعلام حكم غيابي جريدة

إلى المدعى عليه/ خالد محمد أحمد بوهي من اللد وسكان نابلس وحالياً في ألمانيا ومجهول محل الاقامة فيها هوية (854450095) لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة في القضية أساس 2026/53 والمسجل في سجل 8 عدد .... وموضوعها ((إثبات طلاق)) للمدعية / سليمة سيد سالم دوحل من اللد وسكان البريج هوية (409829892) وكيلها أ. حماد المصري بثبوت طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى قبل الدخول وقبل الخلوة بتاريخ 2025/12/14م ولا عدة عليها، ولها الحق في التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً موقوف النفاذ على تصديق مقام محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحق المدعى عليه قابلاً للاعتراض والاستئناف، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/09/07م.

رئيس محكمة الوسطى الشرعية
القاضي/ محمد عدلي الشاعر

حماس: خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها غير كافية

11 دولـــــــة أوروبيـــــــة وكندا تعتـــــزم فرض قيود تجاريـــــــــة على بضائـع المستوطنـــــات

لندن/ فلسطين:

أعلنت 12 دولة هي: كندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وآيسلندا وإيرلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، عزمها فرض قيود وعقوبات على تجارة البضائع المنتجة في المستوطنات الجاثمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، لكونها غير قانونية بموجب القانون الدولي، في خطوة قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس إنها في الاتجاه الصحيح، لكنها غير كافية.

وأكد وزراء خارجية الدول الـ12، في بيان مشترك أمس، أن الوضع يتدهور بسرعة في وجود مستويات غير مسبوقة من عنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات، بما في ذلك القرار غير المقبول بطرح عطاءات لمشروع مستوطنة (E1).

وأشار البيان إلى أن الدول الموقعة تعتزم اتخاذ قيود وعقوبات على تجارة البضائع مع المستوطنات، وتدرس بصورة فعالة هذه الإجراءات وغيرها، وفقا لإجراءاتها الوطنية.

ورحبت المملكة المتحدة وفرنسا وكندا بالإجراءات التي اتخذتها بالفعل إيرلندا وإسبانيا وهولندا والنرويج وبلجيكا، معلنة أنها ستتخذ إجراءات لحظر التجارة في بضائع المستوطنات.

وأكدت الدول الـ12 تصميمها على حماية ما يسمى "حل الدولتين" واتخاذ إجراءات من أجل تحقيق ما وصفته بـ"سلام عادل ودائم"، استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في "إعلان نيويورك" الذي اعتُمد قبل عام.

وشددت على معارضتها القاطعة للإجراءات التي ترقى إلى ضم الأراضي الفلسطينية وتهجير السكان الفلسطينيين قسرا.

وطالبت الدول، حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري لتوسيع المستوطنات ونقل الصلاحيات الإدارية المدنية، وضمان محاسبة المسؤولين عن أعمال عنف المستوطنين، والتحقيق في الادعاءات الموجهة إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي.

واتهم وزير الخارجية البريطاني إد ميليباند حكومة الاحتلال بـ"غض الطرف" عن "تطهير عرقي" ينفذه مستوطنون في الضفة الغربية، معلنا حظر استيراد منتجات المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة.

وقال ميليباند أمام مجلس العموم إن "الحكومة البريطانية تقرّ بأن تطهيرا عرقيا جارٍ في الضفة الغربية، ينفذه مستوطنون إرهابيون". مضيفا: "غضّت الحكومة (الاحتلال) الطرف عن هذا الوضع في كثير من الأحيان، والأسوأ من ذلك أن بعض أعضائها أدلوا بتصريحات واتخذوا إجراءات تهدف إلى دعم التهجير القسري للفلسطينيين".

وتابع: "لذلك، يمكنني أن أعلن أننا سنفرض حظرا على استيراد المنتجات الآتية من المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة"، موضحا أن الخطوة تأتي في إطار تحرك منسق مع دول أخرى.

- 12 دولة تعتزم فرض قيود وعقوبات على تجارة بضائع المستوطنات.
- بريطانيا وفرنسا وكندا أعلنت حظر استيراد منتجات المستوطنات.
- الدول أكدت عدم قانونية المستوطنات ومعارضتها ضم الأراضي وتهجير الشعب الفلسطيني.
- طالبت الاحتلال بوقف توسيع المستوطنات ومحاسبة المسؤولين عن "عنف المستوطنين".

خطوة في الاتجاه الصحيح

بدوره، ثمن عضو المكتب السياسي لحركة حماس باسم نعيم، عزم المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى وكندا فرض عقوبات على البضائع المستوردة من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة لكنه عدها "غير كافية".

وقال نعيم في تدوينة أمس، إن هذه العقوبات واستعمال وزير الخارجية البريطاني مصطلح "التطهير العرقي" لوصف ما يقوم به المستوطنون من جرائم، خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح، ولكنها غير كافية.

وأضاف أن "المطلوب لتحقيق الاستقرار والسلام في فلسطين وخارجها تنفيذ فوري للقرارات الدولية ذات الصلة، وملاحقة مجرمي الحرب في (إسرائيل) على غرار المحاكم النازية في نيرنبرغ الألمانية".

هيئة: أسرى النقب يتعرضون للقتل البطيء

نادي الأسير: تصعيد خطير في التعذيب والعزل والحرمان من العلاج بحق الأسرى

رام الله/ فلسطين:

حذر نادي الأسير من أن منظومة سجون الاحتلال تواصل تكريس نهجها القائم على التعذيب والتنكيل والعقاب الجماعي بحق الأسرى، مؤكدا أن ما رصدته الزيارات الأخيرة لا يعكس انتهاكات فردية أو متفرقة، وإنما بنية اعتقالية متكاملة تحوّل أدوات القمع والإذلال والتجويع والعزل والحرمان من العلاج إلى وسائل ثابتة للسيطرة والإخضاع والتدمير.

وقال النادي، في إحاطة صادرة عنه، أمس، غطت الزيارات التي نفذها إلى عدد من سجون الاحتلال المركزية خلال آب/أغسطس الماضي وبداية أيلول/سبتمبر الجاري، إن مستويات التصعيد داخل منظومة السجون تتغير تبعا لمتغيرات سياسية و"أمنية"، فيما يبقى جوهر السياسة ثابتا: تعميق شروط الاعتقال القاسية، وتجريد الأسرى من حقوقهم الأساسية، وتحويل السجن إلى مساحة مغلقة لممارسة العنف المنهجي بعيدا عن الرقابة الدولية الفاعلة.

وأشار إلى أنه مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، تتحول قضية الأسرى مجددا إلى ساحة للمزايدة السياسية بين الأحزاب والشخصيات الإسرائيلية، بما يجعل السجن مسرحا للاستعراض السياسي تُستخدم فيه معاناة الفلسطينيين لإنتاج صورة داخلية عن القوة والبطش.

في السياق، كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أمس، في تقريرها عن شهادات جزء من الأسرى، بينهم مرضى ومصابون إصابات سابقة، فقدوا جميعا جزءا من أوزانهم، وحُرموا من أبسط مقومات الحياة والرعاية الطبية، ويقبعون في ظروف معيشية قاسية منذ بدء الاحتلال حرب الإبادة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

ويقضي الأسير مراد سليمان محمد بني عودة، من طمون (48 عاماً)، تجربة اعتقال طويلة ومتكررة؛ إذ إن هذا الاعتقال هو السابع له، إذ أمضى ما مجموعه تسع سنوات بين الاعتقال الإداري والأحكام، علما أنه اعتُقل في 10 حزيران/ يونيو 2025، وحُوّل إلى الاعتقال الإداري.

وتُضاعف الإصابات القديمة من معاناة بني عودة داخل السجن، فقد تعرض لإصابة بالرصاص في ساقيه، ووُضع فيهما بلاتين، وظل يعاني آثارهما لفترة طويلة، ورغم تحسن وضعه حالياً، فإنه لا يستطيع الوقوف على قدميه لأكثر من نصف ساعة، بسبب ارتخاء في العضلات، وكان يعتمد على العكازات أثناء المشي، إلا إن إدارة السجن سحبتها منه قبل نحو شهر، بالتزامن مع وقف الأدوية والمسكنات التي كان يستخدمها.

يذكر أن الأسير بني عودة متزوج وأب لسبعة أبناء، خمس بنات وولدين، كما أن أحد أبنائه، وهو شبل، معتقل أيضاً في سجن مجدو، وكحال جميع الأسرى فقد الأسير بني عودة نحو 40 كيلوغراماً من وزنه نتيجة شح الطعام ونوعيته السيئة.

كما يعاني الأسير ثائر شحادة بكيرات (23 عاماً) من صور باهر في القدس، والذي اعتُقل في 9 نيسان/ إبريل 2025 آلاما متواصلة وضيقا في التنفس، نتيجة إصابة برصاصة في صدره قبل اعتقاله، إذ لا تزال مستقرة في جسده دون أن يحصل على العلاج اللازم أو الفحوصات الطبية المطلوبة.

ويضيف الأسير بكيرات خلال شهادته أمام محامي الهيئة، أن إصابته تحد من قدرته على الحركة، ويحتاج إلى متابعة طبية منتظمة، إلا أن إدارة سجن النقب تكتفي بإعطائه مسكنات بين الحين والآخر.

ويشير إلى النقص الحاد في مستلزمات النظافة، والاكتظاظ وانتشار "السكابيوس" بين الأسرى، ما يزيد مخاطر تدهور حالته الصحية، بالتزامن مع شح كميات الطعام وسوء جودته، فأثر ذلك في قدرتهم على مقاومة الأمراض.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

الموضوع/ نشر مستبدل في احدى الصحف اليومية والمحلية بخصوص بحث وتحري عن مفقود

فضيلة قاضي محكمة غزة الشـرعية المحترم
أرسل إلى سيادتكم بحث وتحري عن المفقود / حاتم حسين محمود نصير حيث تقدمت إلى محكمة غزة الشرعية
المدعية / تمام فايز حسن العفيفي المشهورة نصير- من بيت حانون وسكانها والمقيمة حالياً في مدينة غزة- هوية رقم/ (901323600).
المدعى عليه/ طارق حاتم حسين نصير - من بيت حانون وسكانها والمقيم حالياً في مدينة غزة - يحمل هوية رقم (404267478) بصفته قيماً على أموال و أملاك والده المفقود / حاتم حسين محمود نصير.
نوع الدعوى/ دعوى اثبات وفاة مفقود.
أساس : 2026/231 لدى محكمة غزة الشرعية.
لقد تقدمت لمحكمة غزة الشرعية المدعية تمام المذكورة بدعوى إثبات وفاة زوجها المفقود حاتم حسين محمود نصير وسكان بيت حانون سابقاً في القضية أساس 2026/231 بتاريخ : 2026/04/22م والذي فقد منذ تاريخ 2008/12/27م في ظروف غامضة ولا تعلم حياته من مماته حتى الآن ، نرجو الأمر بإجراء البحث والتحري الدقيقين عن المفقود حاتم حسين محمود نصير في احدى الصحف اليومية والمحلية وأي شخص يعلم عن المفقود حاتم المذكور عليه أن يقوم بإخبار المحكمة عنه والادلاء بمعلومات عنه قبل يوم الجلسة الواقع في يوم الثلاثاء الموافق 2026/10/20م
وحرر في: 2026/09/06م.

قاضي محكمة غزة الشرعية
القاضي الشرعي / حسام إبراهيم الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ قرار استئنافي صادرة عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه/ فواز بن يونس بن بدر بكر من غزة وسكانها ومجهول محل الإقامة فيها ويحمل هوية رقم (412486599) لقد عادت القضية أساس 2023/129 المتكونة بينك وبين المدعية / امال بنت يونس بن محمد ارحيم من غزة وسكانها هوية رقم (900528407) وكيلها المحامي الشرعي/ محمد حسين الحايك من مقام محكمة الاستئناف الشرعية في الشجاعية مصدقة الحكم من جهة تطليقها منك بطلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول دفعاً للضرر الحاصل من الشقاق والنزاع اعتباراً من تاريخ وقوع الطلاق المذكور الواقع في 2023/09/10م ، وذلك بموجب أساس استئنافي رقم 1/ طوارئ/2025 المؤرخ في 2025/7/22م ، وموضوعها ((تفريق للشقاق والنزاع)) حكماً قابلاً للطعن أمام المحكمة العليا الشرعية لذلك جرى تبليغك حسب الأصول .
حرر في 2026/09/06م

قاضي محكمة الشجاعية الشرعي
القاضي / محمود خليل الحليمي

خطوات عملية لتسهيل عمل لجنة الانتخابات وتمكينها من أداء مهامها

الثوابتة لـ"فلسطين": الجهات الحكومية تسخّر كل إمكاناتهـــا لإنجـــاح الانتخابات التشريعية

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أكد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة أن الجهات الحكومية المختصة في قطاع غزة ملتزمة بتسخير جميع إمكاناتها لإنجاح الاستحقاق الوطني الانتخابي.

وقال الثوابتة في حوار مع صحيفة "فلسطين" أمس إن الجهات المختصة باشرت في اتخاذ سلسلة من الخطوات العملية، أبرزها توفير جميع التسهيلات اللوجستية والإدارية لتمكين لجنة الانتخابات المركزية من أداء مهامها بحرية وشفافية مطلقة.

وأضاف: "أعلنا التزامنا بتزويد اللجنة بالبيانات الشاملة والمُحدّثة من السجل المدني، وتوفير قواعد البيانات الخاصة بالجمعيات والمؤسسات المدنية المرخصة لتعزيز دورها في الرقابة، إضافة إلى تهيئة الظروف الميدانية والمناخ العام دون أي عوائق إدارية أو ميدانية".

وبشأن خطة العمل التحضيرية للانتخابات، أوضح أن المؤسسات الحكومية تعمل وفق خطة وخطوات عملية مدروسة لضمان سير العملية الانتخابية وفق الأصول القانونية.

وأكد الثوابتة أن الخطة تعتمد على التكامل مع لجنة الانتخابات المركزية، وتسهيل وصولها للمعلومات المطلوبة لاستكمال الترتيبات الفنية، وتهيئة المناخ العام والظروف الميدانية لإنجاح هذا المسار، "انطلاقاً من حرصنا الأكيد على تعزيز المشاركة الشعبية وتوفير بيئة تتسم بأعلى معايير النزاهة والشفافية".

استحقاق وطني

وبشأن إن كانت الانتخابات فرصة لتفعيل المؤسسات والهيئات الفلسطينية، أكد أن إجراء الانتخابات يمثل "استحقاقاً وطنياً ثابتاً" ومسؤولية وطنية مشتركة تقع على عاتق المجموع الفلسطيني.

وعد الثوابتة الانتخابات فرصة حقيقية لتفعيل المؤسسات؛ إذ تعمل على تعزيز دور الجمعيات والمؤسسات المدنية المرخصة في الرقابة المجتمعية على العملية الانتخابية.

وأضاف: "هذا المسار يهدف بالأساس إلى ترسيخ مبدأ الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار ضمن بيئة قانونية ناظمة".

وبشأن التحديات والعقبات التي تواجه المؤسسات الحكومية، شدد على أن التحدي الأبرز يتمثل في "المتغيرات الطارئة والكبيرة على أماكن سكن المواطنين وتجمعاتهم" في قطاع غزة.

وأشار الثوابتة إلى أن هناك تحديا يتمثل في ضرورة تجنب أي أطراف أو مؤسسات

الانتخابات فرصة حقيقية لتفعيل المؤسسات وتوسيع المشاركة الشعبية

ملتزمون باحترام استقلالية لجنة الانتخابات وضمان نزاهة العملية

الاعتداءات الإسرائيلية تهدد البيئة الآمنة لإجراء الانتخابات

بيانات محدثة لمراعاة تغير أماكن إقامة المواطنين وضمان حقهم في الاقتراع

اتخاذ إجراءات أو مواقف من شأنها تعطيل أو عرقلة هذا الاستحقاق الوطني.

وتابع: "ومع ذلك، نحن نعمل جاهدين لتذليل هذه العقبات من خلال توفير البيانات المحدثة والتفصيلية للجنة الانتخابات لضمان تجاوز أي معضلة فنية أو ميدانية".

أصول قانونية

وعن النظام الذي سيتم العمل فيه، أكد أنه سيتم العمل وفقاً لـ"الأصول القانونية" و"الأطر القانونية الناظمة" للعملية الانتخابية في فلسطين.

وقال الثوابتة: "ينصب دورنا الحكومي على ضمان احترام استقلالية لجنة الانتخابات المركزية وتمكينها من تطبيق هذا النظام بمهنية مُطلقة واستقلالية تامة، بما يضمن إجراء الانتخابات ضمن بيئة تتسم بأعلى معايير النزاهة والشفافية".

خروقات الاحتلال

وبشأن تأثير الخروقات الإسرائيلية وإطلاق النار في إجراء الانتخابات، حذر من أن الاعتداءات والخروقات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي تؤثر بشكل مباشر في البيئة الآمنة، وهو ما انعكس على شكل "متغيرات طارئة وكبيرة على أماكن سكن المواطنين وتجمعاتهم".

لكنه أضاف: "رغم هذه الظروف الاستثنائية التي يفرضها الاحتلال، فإننا في المؤسسات الحكومية نأخذ على عاتقنا "تهيئة الظروف الميدانية والمناخ العام" وتوفير كل التسهيلات اللوجستية للجنة الانتخابات لتحدي هذه الظروف، داعين كل الأطراف لتوفير المناخ الإيجابي المناسب لحماية هذا المسار الديمقراطي".

وبشأن تأثير توزيع السكان في المناطق المختلفة على الانتخابات، أشار إلى وجود تأثير فني ولوجستي مهم، خاصة مع المتغيرات الطارئة والكبيرة على أماكن سكن المواطنين في قطاع غزة.

وللتعامل مع الأمر أشار الثوابتة إلى تقديم تفصيل دقيق ومُحدّث للتوزيع السكاني بما يراعي هذه المتغيرات، ويسهل وصول اللجنة للمعلومات المطلوبة لاستكمال كل الترتيبات الفنية وضمان حق كل مواطن في الوصول إلى صناديق الاقتراع.

وكان رئيس السلطة محمود عباس أصدر مرسوما يحدد يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل موعدا لإجراء انتخابات المجلس التشريعي، وهو البرلمان الذي لم يشهد تجديد أعضائه منذ 20 عاما.

وقالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، على لسان عضو المكتب السياسي حسام بدران، إنها ستشارك في الانتخابات ضمن أوسع ائتلاف وطني ممكن.

عساف لـ"فلسطين": الانتخابـــات حق لشعبنا وغيابها أفضى إلى التفرد بالقرار وتغييب الأجيال

رام الله- غزة/ أدهم الشريف:

قال الناشط السياسي عمر عساف، أحد المشاركين في تحالف يجري تشكيله لخوض الانتخابات التشريعية: إن "إجراء الانتخابات يمثل حقًا أصيلًا للشعب الفلسطيني"، مؤكدًا أن المشكلة تكمن في غياب الانتخابات وليس في إجرائها. وأضاف عساف في مقابلة مع صحيفة "فلسطين" أمس، أن الانتخابات، التي تأخرت سنوات طويلة، ينبغي أن تُجرى، لأنها تتيح للشعب اختيار قيادته، مشددًا على أنه "لا يجوز لأحد أن يصادر هذا الحق".

ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية بحلول نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2026، لأول مرة منذ إجراء آخر انتخابات تشريعية في يناير/ كانون الثاني 2006، التي فازت بها حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وعدَّ أن حرمان الشعب الفلسطيني من اختيار قيادته على مدى عقود "أفضى إلى قيادة متفردة بالقرار، وغير قادرة على الصمود أمام الضغوط والابتزازات، إلى جانب تغييب أجيال كاملة عن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية".

وأكد أن الشعب الفلسطيني يدرك أنه يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك لا يمكن انتظار انتخابات مثالية أو مرسومة وفق مقاييس مكتملة، مشددًا على ضرورة النظر إليها باعتبارها خطوة أساسية في ظل الظروف الراهنة.

وأشار عساف إلى أن الوضع الفلسطيني الحالي من أسوأ المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني، في ظل ما تعرض له قطاع غزة من حرب مدمرة، يجري ومحاولات للتهجير انسجامًا مع مخططات وسياسات الاحتلال، علاوة على الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، والتهجير الذي يطال عددًا من المخيمات.

وشدد على أن هذه الظروف، تفرض الحاجة إلى تجديد القيادة وامتلاكها شرعية شعبية عبر صندوق الاقتراع.

وتابع عساف، أن "الأوضاع الاجتماعية، بما فيها الفساد والفقر والتلاعب بالمنافع والحقوق وحرمان الأسر من حقوقها، تجعل من العودة إلى الشعب عبر الانتخابات ضرورة، ولا يوجد

خيار أمام شعبنا إلا عقد الانتخابات". وحذر عساف من مخاطر تأجيل الانتخابات مجددًا، كما حدث عام 2021، مبينًا أن هذه المخاوف واقعة وحقيقية، خصوصًا إذا رأى أصحاب القرار والجانب الرسمي أن تأجيل الانتخابات قد يكون مخرجًا من المأزق الذي يواجهونه.

وأشار عساف إلى "وجود مخاطر حقيقية يفرضها الاحتلال على العملية الانتخابية في قطاع غزة والضفة الغربية، لكنه أعرب في الوقت ذاته عن خشيته من أن تلجأ السلطة الفلسطينية، تحت وطأة المأزق السياسي الذي تواجهه، إلى إلغاء الانتخابات أو تأجيلها مرة أخرى".

تحالفات انتخابية

وفيما يتعلق بالتحالفات الانتخابية، أوضح عساف أن هناك تحالفات وقوائم يجري تشكيلها، بينها تحالفات تضم قوى وشخصيات وطنية وإسلامية ومستقلة، مشيرًا إلى أن التحالف الذي يشارك في العمل على تشكيله يضم أوساطًا وشخصيات وازنة إلى جانب قوى وفعاليات أخرى.

وبين عساف أن "التحالف الذي يشارك في تحضيره سيخوض الانتخابات بقائمته وخطه السياسي، القائم على التمسك بالمقاومة باعتبارها حقًا، والتمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية، ومواجهة إجراءات قيادة السلطة على الصعيد المجتمعي والسياسي".

ويأتي ذلك في ظل استعدادات فلسطينية لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، وسط حراك سياسي وتشكيل تحالفات وقوائم انتخابية متعددة.

الانتخابات تتيح للشعب اختيار قيادته ولا يجوز لأحد مصادرة هذا الحق

الوضع الحالي من أسوأ المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني

توجد حاجة لتجديد القيادة وامتلاكها شرعية شعبية عبر صندوق الاقتراع

نحذر من مخاطر تأجيل الانتخابات مجددًا كما حدث عام 2021

إصلاح م.ت.ف والانتخابات على قاعدة التوافق.. مفتاح تجديد الشرعيات

غزة/ فاطمة العويني:

مع اشتداد تعقيدات المشهد السياسي الفلسطيني، تزداد الحاجة إلى مسار وطني متكامل يعيد ترتيب النظام السياسي على قاعدة التوافق، يشمل إصلاح منظمة التحرير وإجراء انتخابات شاملة للمجلسين الوطني والتشريعي ورئاسة السلطة بما يضمن تجديد الشرعيات، وتوسيع المشاركة السياسية، وترسيخ الشراكة والتعددية والمضي نحو إنهاء الانقسام.

ويرى محللان سياسيان أن إجراء الانتخابات التشريعية دون الوصول للحد الأدنى على الأقل من التوافق الوطني قد يحول دون تحقيق الهدف المرجو منها في تعزيز الشراكة الوطنية وإنشاء علاقة متوازنة بين السلطات الثلاث، مشيرين إلى أن إصلاح منظمة التحرير وإجراء انتخابات شاملة رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني هما الضمان لانخراط الكل في المنظومة السياسية الفلسطينية.

وقفة سابقة للقوى في غزة دعمًا للحوار الوطني وإجراء الانتخابات (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

يقول المحلل السياسي نهاد أبو غوش: "لا بد من تجديد الشرعيات جميعا في وقت متزامن لإرساء قواعد الشراكة السياسية على أسس صحيحة مع تنحية التدخلات الخارجية جانبا، وعدم القيام بتأجيل الانتخابات أو تعطيلها أو عدم الاعتراف بنتائجها"، لافتا إلى أن التعيينات التي تتم حاليا في المجلس الوطني في الشتات في غياب حالة من التوافق الوطني تهدد كون أي انتخابات مقبلة عملية ديمقراطية ذات نتائج تتوافق مع طموحات الشعب الفلسطيني.

ويؤكد أبو غوش لصحيفة "فلسطين"، ضرورة تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية في وقت واحد أو إجراء الانتخابات الرئاسية قبل التشريعية، " لا الاقتصار على الانتخابات التشريعية فقط استجابة للضغوط الخارجية التي طالبت السلطة الفلسطينية بإصلاحات تؤهلها للمشاركة في إدارة غزة، والاستمرار في إدارة الضفة الغربية".

ويشير إلى أن الإجراءات التي تقوم بها السلطة حاليا قبيل الانتخابات من "تعيين" لأعضاء جدد في المجلس الوطني في الشتات عبر لجان تحضيرية غير متوافق عليها، تفتقر في تعيينها للشفافية هو أمر لا يبشر بخير بالنسبة للانتخابات التشريعية المقبلة.

ويعرب أبو غوش عن اعتقاده أن الأوضاع غير الطبيعية التي تشهدها الساحة الفلسطينية قد تكون عقبة في طريق تحقيق الهدف المرجو من إجراء الانتخابات التشريعية وهو تعزيز الشراكة الوطنية وضمان علاقة متوازنة بين السلطات الثلاث ووجود رقابة تشريعية فاعلة على السلطة التنفيذية، "للأسف لسنا في وضع يسمح بتحقيق تلك الأهداف مع استمرار حرب الإبادة في غزة واعتداءات الاحتلال في الضفة".

ويضيف: "بعد عشرين عاما من غياب الانتخابات وسيادة نمط حكم فردي مطلق أخضع البلد لأحكام فردية فإن الانتخابات التشريعية وحدها لن تتحمل المشكلة، ولا سيما أن هناك عيوبا في القانون الانتخابي الذي ستجرى بواسطته وفي أجواء إجرائها، إذ إن الشروط التي يضعها القانون على الكتل الانتخابية تجعل هناك مخاوف حقيقية من عدم حدوث تغيير حقيقي".

ويرى أن الوصول إلى حالة من التوافق الوطني قبيل إجراء الانتخابات والقوانين الخاصة بتنظيمها بعيدا عن المراسيم الرئاسية التي لا تلبي سوى مطالب طرف واحد، هو الضمان لإنتاج انتخابات نزيهة وشفافة أما دون ذلك فسيبقى قرار إجرائها مجرد استجابة لضغوط خارجية وليس رغبة في تنفيذ استحقاق ديمقراطي نابع من اعتبارات وطنية فلسطينية داخلية".

إصلاح المنظمة

بدوره، يقول المحلل السياسي تيسير محيسن: "إصلاح منظومة التحرير وفقا التوافقات الوطنية السابقة هو الشيء الأهم في هذه المرحلة لكونها هي أعلى مستوى في النظام السياسي الفلسطيني ومسؤولة عن الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم، فإصلاحها هو المدخل الرئيس للم الشمل الفلسطيني وقبل أي اصلاحات في السلطة الفلسطينية التي هي مسؤولة فقط عن الفلسطينيين في الضفة وغزة".

ويضيف محيسن لصحيفة "فلسطين": "لكي تساهم الانتخابات التشريعية في حال إجرائها في الانتقال النوعي والآمن للعملية الديمقراطية وتجسيد للشراكة الوطنية السليمة فلا بد من مشاركة جميع التيارات السياسية فيها والتعهد بالاعتراف بحق المواطنين جميعا في اختيار من يمثلهم والالتزام بنتائج الانتخابات بعد صدورها"، لكنه يشكك في إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية أساسا لعدم توفر الأجواء الديمقراطية والنزاهة لإجرائها.

ويضيف: "إجراؤها مع عدم وجود قناعات بالاعتراف بالنتائج مهما كانت سيزيد من الصراعات والتجاذبات السياسية، فالمرسوم الرئاسي الذي ستجرى وفقه هذه الانتخابات يبين عدم وجود أرضية أو قناعات للتداول السلمي للسلطة، بل إنها مجرد استجابة للضغوط الخارجية وتنفيذ لمطلب أوروبي – أمريكي بإجراء إصلاحات ذاتية في السلطة الفلسطينية".

ويتابع: "ارتأت السلطة تجديد المجلس التشريعي بعد تحجيمها للمجلس السابق بمراسيم رئاسية، كما أن الانتخابات قد تصطدم بعقبة رفض الاحتلال إجراءها في القدس المحتلة وهو ما سيزيد الأمور تعقيدا".

وينبه إلى أن الانتخابات لكي تشكل انتقالا آمنا للسلطة ويختار الشعب ممثليه بحرية لا بد أن تكون البيئة السياسية مواتية للذهاب للانتخابات، أما انتخابات تجرى تحت واقع الحرب الإسرائيلية الدموية في غزة فهي تمثل ترفا بالنسبة لأبناء غزة الذين ترهقهم الأوضاع المعيشية الصعبة، والحال في الضفة الغربية مشابهة، إذ إن الأوضاع المعيشية صعبة جدا، فالاحتلال بإجراءاته حول الضفة إلى كانتونات صغيرة منعزلة يصعب التنقل بينها".

ويشدد محيسن على أن "وجودنا نحن الشعب الفلسطيني في مرحلة تحرر وطني يقتضي البحث عن أساليب أخرى لتعزيز الشراكة الوطنية عبر التوافق الداخلي بعيدا عن الضغوطات الخارجية وإرادة الاحتلال، ليكون هناك توافق وطني وشراكة حقيقية على أرض الواقع بعيدا عن تفرد فصيل بعينه بالقرار السياسي الفلسطيني".

تعيينات "الوطني" في الكويت تشعل غضب الوجهاء: تهميش للإرادة الشعبية

أبو حجر: جرس إنذار حقيقي لكل الغيورين على المصلحة العليا للشعب الفلسطيني

الشامي: ينبغي التعامل مع الجاليات الفلسطينية باحترام إرادتها الحرة

دلول: محاولات هندسة المجلس الوطني تكشف عن رغبة في تفصيل المؤسسات على مقاس واحد

القصاص: الديمقراطية لا تبنى على الإقصاء وفرض الأسماء بالطرق الإدارية المغلقة

الخولي: أي محاولة للهروب من الاستحقاق الديمقراطي الشامل لن تنجح

مخاتير ووجهاء خلال لقاء سابق نظمته صحيفة فلسطين

غزة/ محمد حجازي:

في وجود المنعطفات السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية، ومع اقتراب الاستحقاق الانتخابي المرتقب للمجلس التشريعي، تتصاعد حالة من القلق والرفض الشعبي والوطني العارم في أوساط النخب المجتمعية، والمخاتير، ورجال الإصلاح، والوجهاء في الوطن والشتات بعد اتباع قيادة السلطة آلية "أقرب إلى التعيين غير المباشر منها إلى الانتخابات الشعبية" لاختيار عضوين من الجالية الفلسطينية في الكويت في المجلس الوطني.

ويأتي هذا القلق إثر الخطوات الأحادية التي أقدمت عليها السلطة وحركة "فتح" مؤخرا، والمتعلقة بإدارة ملف تمثيل الجاليات الفلسطينية في الخارج، وتحديدا ما جرى في دولة الكويت، وهو ما عدَّه وجهاء ومخاتير امتدادا لنهج الهيمنة وتهميش الإرادة الشعبية الجامعة.

وأثار إعلان ما سميت "نتائج انتخابات الجالية الفلسطينية في الكويت"، جدلا سياسيا واسعا. فبينما سارعت الدوائر الرسمية وقيادة السلطة لتسويق هذه الخطوة باعتبارها "عرسا ديمقراطيا" وإنجازا تنظيميا يرمي إلى تجديد مؤسسات منظمة التحرير، قابلتها الفصائل والقوى بموجة استنكار عارمة واصفة إياها بـ"المهزلة الانتخابية" التي تمت بصيغة التعيين غير المباشر داخل مجامع مغلقة بعيدة عن أعين الجماهير ومعايير الشفافية.

أصوات المخاتير ورجال الإصلاح

وفي ظل هذه التطورات، عبر عدد من الوجهاء والمخاتير ورجال الإصلاح خلال مقابلات مع صحيفة "فلسطين" عن رفضهم لتصرف السلطة، محذرين من انعكاساته على مستقبل القرار الفلسطيني ووحدة الصف الوطني.

وأكد المختار أحمد أبو حجر، أن ما حدث في الكويت يمثل جرس إنذار حقيقي لكل الغيورين على المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أن القرار الفلسطيني يجب أن يبقى ملكا لكل أبناء الوطن في الداخل والشتات، وليس حكرا على فصيل بعينه أو جهة تدار بتوجيهات فوقية.

وأضاف: "نحن على أبواب استحقاقات تشريعية وانتخابية مفصلية يفترض أن تجمع ولا تفرق، لكن ما نشهده من هندسة للمجالس والروابط عبر الغرف المغلقة يعمق الشرخ الوطني ويقوض الثقة في أي مسار ديمقراطي قادم"، مشددا على ضرورة العودة إلى الحاضنة الوطنية الشاملة والتوافق.

خزان الثورة

من جهته، أوضح المختار ورجل الإصلاح خالد الشامي، أن الجاليات الفلسطينية في الشتات هي خزان الثورة والذاكرة الحية للجوء، وينبغي التعامل معها باحترام إرادتها الحرة عبر صناديق الاقتراع المباشر.

وتابع: "عندما تدار الانتخابات بمعزل عن الفصائل وبأدوات الضبط التنظيمي الضيق، فإننا لا ننتخب ممثلين للشعب، بل نعيد إنتاج أشكال الوصاية التي لطالما عانى منها مشروعنا الوطني"، داعيا قيادة السلطة للتراجع عن هذه السياسات الاستفرادية وفتح الباب لشراكة حقيقية تضمن تمثيل الكل الفلسطيني.

من ناحيته، رأى رجل الإصلاح قاسم دلول، أن محاولات هندسة المجلس الوطني على أعتاب الانتخابات التشريعية تكشف عن رغبة واضحة في تفصيل المؤسسات على مقاس واحد. وأضاف: "تكريس التفرد في إدارة الشأن العام والشتات سيعود بالوباء على القضية في وقت نحن أشد ما نكون فيه بحاجة إلى الوحدة والتلاحم لمواجهة التحديات المصيرية والعدوان المستمر". وشدد دلول على أن رجال الإصلاح والمخاتير لن يكونوا شهود زور على تهميش الإرادة الشعبية.

بدوره، علق المختار محمد القصاص على المشهد بالقول: "الديمقراطية الحقة تبنى على الشراكة والقبول بالآخر، لا على الإقصاء وفرض الأسماء بالطرق الإدارية المغلقة"، مشددا على أن الطريقة التي أُجريت بها انتخابات الكويت تفقد العملية برمتها شرعيتها الشعبية، وداعيا إلى تصحيح المسار فورا واحترام مواقف القوى الوطنية التي تنادي بانتخابات نزيهة ومباشرة تمثل كافة شرائح الجاليات في الخارج دون تمييز أو هيمنة حزبية.

وعد المختار ياسر الخولي (58 عاما)، أن أي محاولة للهروب من الاستحقاق الديمقراطي الشامل والجامع عبر "تسويات الشتات" لن تنجح في إضفاء الشرعية على مؤسسات مهترئة.

وتابع: "شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء وفي دول الشتات يعي جيدا ما يحاك خلف الكواليس"، داعيا إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية الضيقة والالتزام باتفاقيات المصالحة والتوافق الوطني كطريق وحيد لحماية المشروع الوطني.

وأجمع الوجهاء والمخاتير على أن الرهان على تفكيك الجبهة الشعبية والوطنية بالقرارات الفوقية هو رهان خاسر، محذرين من أن استمرار التجاهل لصوت الشارع سيسبب حالة من الاحتقان المجتمعي التي يصعب احتواؤها في مرحلة حرجة تتطلب أعلى درجات التماسك والاصطفاف خلف الثوابت الوطنية، ومؤكدين أن بقاء القضية الفلسطينية وصون حقوقها الثابتة يمر حتما عبر بوابة الشراكة الديمقراطية الحقيقية، لا عبر التعيينات الفوقية والمجامع المغلقة.

تعيينات "الوطني" في الكويت

الحدث: اختيار عضوين من الجالية الفلسطينية في الكويت لعضوية المجلس الوطني.

موضع الانتقاد: اتهامات بأن الآلية المتبعة أقرب إلى التعيين غير المباشر منها إلى الانتخابات الشعبية.

موقف الوجهاء والمخاتير: رفض تهميش الإرادة الشعبية، والتحذير من انعكاسات ذلك على القرار الفلسطيني ووحدة الصف الوطني.

أبرز التحذيرات: تعميق الشرخ الوطني، وتقويض الثقة بالمسار الديمقراطي، وتكريس التفرد في إدارة الشأن الفلسطيني والشتات.

المطالب: احترام الإرادة الحرة للجاليات الفلسطينية، وإجراء انتخابات نزيهة ومباشرة، وتعزيز الشراكة والتوافق الوطني.

السياق: يأتي الجدل مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي المرتقب للمجلس التشريعي.

مرض وفقد وانتظار.. ثالوث يثقل حياة عياش

غزة/ هدى الدلو:

في ليالي مخيم النصيرات، حين يطول الليل ويثقل على المرضى، يجد محمد عياش، البالغ من العمر 55 عامًا، نفسه عاجزًا عن انتزاع ساعات قليلة من النوم.

حرقان شديد في صدره، وضيق في التنفس، وشعور متكرر بالاختناق، أعراض بدأت تتسلل إلى حياته وتزداد حدتها، حتى لم يعد قادرًا على احتمالها.

وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2024، وبعد ليال طويلة من الألم، توجه عياش إلى مستشفى العودة، باحثًا عن تفسير لما يشعر به، ومن هناك، جرى تحويله إلى مستشفى شهداء الأقصى، حيث خضع لتخطيط للقلب وصور وفحوصات طبية، لتكشف النتائج عن انسداد في ثلاثة شرايين بالقلب، اثنان منها فرعيان، في حين كان أحدها شريانًا رئيسًا يحتاج إلى تركيب دعامة.

فلم يكن التشخيص مجرد خبر طبي بالنسبة لعائلته، بل بداية رحلة جديدة مع المرض والعلاج والانتظار، في وقت كانت فيه الأسرة تعيش أصلًا تحت وطأة الحرب والفقد.

ويسرد عياش لصحيفة "فلسطين": "مع تدهور حالتي، جرى التنسيق لعمل قسطرة قلبية في المستشفى الأوروبي لإجراء، ودخلت العملية على أمل أن تفتح لي طريقًا للخلاص من الألم والعودة إلى حياتي الطبيعية".

ولكن القسطرة لم تحقق النتيجة المرجوة، فخلال الإجراء، واجه الفريق الطبي صعوبة في التعامل مع أحد الشرايين، بعدما تبين وجود التواء وتكلسات فيه، ما جعل الحالة أكثر تعقيدًا، وأظهر حاجته إلى تركيب ثلاث دعامات، وهو ما يتطلب إمكانات وتجهيزات طبية متخصصة.

ومنذ ذلك الحين، أصبح العلاج خارج قطاع غزة ضرورة بالنسبة لعياش، بعدما تعذر استكمال العلاج بالشكل المطلوب داخل القطاع، بفعل حرب الإبادة وتداعياتها.

بين المرض ووجع الفقد

لا تعيش أسرة عياش مع مرض القلب وحده؛ فخلف معاناته الصحية وجع آخر ترك أثره العميق في حياته، بعد استشهاد ابنته خلال الحرب.

وتقول العائلة إن الحزن الشديد والضغط النفسي الذي عاشه الأب بعد فقد ابنته تزامنا مع تدهور حالته الصحية، فالضغط النفسي الشديد والممتد يؤثر في صحة القلب وقد يزيد من مخاطر المشكلات القلبية أو يفاقم أعراضها لدى من يعانون عوامل خطورة أو مرضًا قلبيًا قائمًا.

وهكذا، بات عياش يحمل ألمًا مزدوجًا؛ جسدًا أنهكه مرض القلب، وذاكرة لا تزال تستعيد ابنته التي فقدها في الحرب.

في منزله، تمر الساعات ببطء. يقول أفراد أسرته إن ضيق النفس والشعور بالخنقة يشتدان عليه ليلًا، ويحرمانه من النوم، فيما تعيش ابنته على وقع الخوف من أن تتدهور حالته بصورة أكبر قبل أن يحصل على العلاج.

وتتابع ابنته: "والدي يعيش ليالي طويلة من غير نوم بسبب الخنقة وضيق النفس، وإحنا خايفين نخسره في أي لحظة".

لم يعد عياش قادرًا على ممارسة حياته كما كان يفعل قبل المرض، فالمشي لمسافات طويلة أصبح مرهقًا بالنسبة إليه، والتنقل بات مهمة شاقة في ظل شح المواصلات وصعوبة الحركة داخل القطاع.

والأصعب أن عياش هو المعيل الوحيد لعائلته المكونة من أربعة أفراد، لكن المرض أوقف قدرته على العمل، وترك الأسرة أمام أعباء معيشية متزايدة، في وقت لا تزال فيه تبحث عن وسيلة لإنقاذ رب الأسرة.

وتجددت التحويلة الطبية، لكن الطريق إلى العلاج لا يزال مغلقًا أمامه بفعل قيود الاحتلال، وكل يوم يمر يزيد من قلق أسرته، التي ترى أن حاجته لم تعد تحتمل مزيدًا من التأجيل.

وتختم ابنته: "إحنا مش طالبين غير فرصة علاج حقيقية لأبوي، هو محتاج مركز مختص بالقسطرة والدعامات، وطبيب قلب وجراح يشخصوا حالته ويحددوا العلاج المناسب قبل ما تتدهور حالته أكثر".

ويواجه مرضى القلب في قطاع غزة كغيرهم من المرضى خطر الموت، بسبب عدم توفر العلاج الضروري وعدم تمكن الحالات المستعجلة من السفر إلى خارج القطاع لتلقي العلاج.

وحسب وزارة الصحة في غزة، فإن أمراض القلب أصبحت تمثل أكثر من 56% من أسباب الوفيات مع توقف 5 مراكز وتعطل عمليات القلب المفتوح وانعدام أدوات القسطرة القلبية والدعامات.

وبين قلب أنهكه المرض، وذاكرة ابنة غابت في الحرب، يبقى عياش عالقًا في مساحة قاسية من الانتظار؛ لا يملك فيها سوى أن يأمل بأن يصل إلى العلاج قبل أن يصبح التأخير خطرًا أكبر على حياته.

محمد عياش

العمر: 55 عامًا.

التشخيص: انسداد في ثلاثة شرايين بالقلب، بينها شريان رئيس.

القسطرة: تعذّر استكمالها بسبب التواء وتكلسات في أحد الشرايين.

الاحتياج الطبي: ثلاث دعامات وعلاج خارج غزة.

الأعراض: حرقان شديد في الصدر، ضيق تنفس، وشعور متكرر بالاختناق.

الوضع المعيشي: المعيل الوحيد لأسرة من 4 أفراد، وتوقف عن العمل بسبب المرض.

الفقد: استشهاد ابنته خلال الحرب.

الانتظار: تجددت تحويلته الطبية، لكن علاجه خارج غزة لا يزال متعذرًا.

عام على قصف الدوحة حين استُهدفت الوساطة

محمد مصطفى شاهين

في التاسع من سبتمبر 2025، لم تكن الدوحة أمام حادث أمني عابر يمكن إدراجه في سجل العمليات الإسرائيلية ثم تجاوزه، بل كانت أمام واقعة ذات دلالة إستراتيجية وقانونية تتجاوز حدود الهدف المباشر للعملية؛ فقد كان وفد حماس المفاوض موجودًا في العاصمة القطرية لمناقشة مقترح أمريكي يتعلق بوقف الحرب، في حين تعرض المكان الذي يحتضن العملية السياسية لهجوم إسرائيلي استهدف قيادات الوفد، وفي مقدمتهم خليل الحية، وبذلك انتقلت المواجهة من جغرافيا الحرب في غزة إلى فضاء السيادة العربية وإلى قلب العملية الدبلوماسية ذاتها.

المفارقة الكبرى أن إسرائيل لم تضرب وفدًا عسكريًا في ميدان مفتوح، وإنما استهدفت وفدًا سياسيًا كان يجتمع داخل دولة ذات سيادة وتؤدي وظيفة الوسيط في واحدة من أعقد أزمات الشرق الأوسط، وهي مفارقة تكشف طبيعة العقل السياسي الإسرائيلي الذي لا يرى في الحدود السياسية والقواعد الدبلوماسية قيودًا مطلقة عندما تتعارض مع حساباته الأمنية. وهنا يصبح السؤال أعمق من مسألة الاغتيال ذاته؛ لأن الاعتداء على الوسيط يعني عمليًا الاعتداء على البيئة السياسية التي يفترض أن تسمح بالتفاوض وتبادل الرسائل وصناعة التسويات.

لقد كان المشهد أكثر دلالة؛ لأن الوفد لم يكن يجتمع لمناقشة استمرار الحرب، وإنما لبحث مقترح أمريكي لوقفها، وهذا يجعل العملية، من منظور سياسي، استهدافًا مزدوجًا: الأول استهداف قيادات حماس، والثاني استهداف احتمالات التفاهم التي كانت واشنطن تحاول هندستها. وبين المستويين تظهر مشكلة استراتيجية كبرى، مفادها أن القوة حين تدخل إلى غرفة التفاوض من الباب العسكري، فإنها تفرغ الدبلوماسية من مضمونها، وتحول الاتفاقات من أدوات لإدارة الصراع إلى أوراق قابلة للحرق كلما قرر طرف امتلاك حق الفيتو بالقوة.

ومن هنا تنبغي قراءة الدوحة باعتبارها اختبارًا لمفهوم السيادة في النظام الإقليمي العربي؛ فالسيادة ليست علمًا يرفع على مبنى ولا حدودًا مرسومة على خريطة، وإنما هي قدرة الدولة على حماية مجالها السياسي والقانوني، ومنع قوة أجنبية من تحويل أراضيها إلى ساحة عمليات دون تفويض أو مساءلة. وعندما تقع عملية عسكرية داخل دولة وسيطة، فإن المسألة لا تتعلق بالدولة المستهدفة وحدها، بل تمس منظومة العلاقات الدولية التي يفترض أن توفر الحد الأدنى من الحصانة للمسارات الدبلوماسية والوساطات السياسية.

كما أن البعد القانوني للواقعة لا يقل أهمية عن بعدها السياسي؛ فاللجوء إلى القوة داخل إقليم دولة أخرى يضع أمام المجتمع الدولي أسئلة تتصل بمبادئ السيادة وعدم استخدام القوة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وإذا كانت الوساطة تحتاج إلى بيئة آمنة حتى تنجح، فإن استهداف الوسطاء أو أطراف التفاوض يهدد إحدى الأدوات الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي الحديث. وهنا تكمن الخطورة الحقيقية؛ لأن التساهل مع سابقة كهذه لا يجعل الفلسطينيين وحدهم أكثر عرضة للخطر، وإنما يفتح الباب أمام تحويل العواصم الوسيطة إلى أهداف مشروعة في منطق القوة.

بعد عام، تبدو المفارقة أكثر عمقًا؛ فقد نجا خليل الحية والوفد القيادي، بينما استشهد نجله همام ومدير مكتبه وثلاثة من مرافقيه وعنصر من الأمن القطري، ثم عاد الرجل نفسه إلى صدارة المشهد السياسي للحركة، في وقت اختارت فيه حماس الانخراط مجددًا في المسار السياسي والتعامل مع خارطة ملادينوف باعتبارها مسارًا لتنفيذ خطة ترامب. وهذا التطور يكشف أن محاولة تصفية القيادة لم تنجح في تحقيق الغاية السياسية التي يمكن افتراضها، وهي إخراج الحركة من المجال التفاوضي أو فرض معادلة سياسية جديدة بواسطة الاغتيال.

والأخطر أن إسرائيل في المقابل لم تواجه حتى الآن مستوى من المساءلة يناسب خطورة ضرب طاولة تفاوض في دولة وسيطة. ولذلك فإن القضية لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد ذكرى سنوية لاستحضار الضحايا، وإنما إلى سؤال إستراتيجية بشأن مستقبل الدبلوماسية في المنطقة. فإذا كان الطرف الذي يملك التفوق العسكري يستطيع تعطيل التفاوض متى شاء دون تكلفة سياسية وقانونية رادعة، فإن أي اتفاق يصبح معرضًا للانهيار عند أول اختبار حقيقي، وتصبح الوساطة نفسها وظيفة محفوفة بالمخاطر، وقد تتردد الدول في استضافة المفاوضات إذا لم تكن قادرة على حماية أراضيها وممثليها وضيوفها.

إن ذكرى الدوحة بعد عام ينبغي أن تتحول لذلك من مناسبة لاستعادة تفاصيل الهجوم إلى مناسبة لإعادة تعريف المشكلة. فالخطر لم يكن في الصاروخ وحده، وإنما في الفكرة التي حملها الصاروخ، وهي أن القوة تستطيع أن تعيد رسم حدود السياسة، وأن الاغتيال يمكن أن يصبح أداة لإدارة المفاوضات، وأن سيادة الدول يمكن أن تتراجع أمام فائض القوة. وهنا تتقاطع السياسة مع الفلسفة والقانون؛ لأن النظام الدولي لا يستمد استمراره من توازن القوة وحده، وإنما من قواعد يعتقد الجميع أنها ملزمة. فإذا أصبحت القاعدة انتقائية والمساءلة انتقائية، تحولت الدبلوماسية إلى هدنة مؤقتة بين جولات من الإكراه. ومن ثم، فإن السؤال الذي تطرحه الدوحة بعد عام ليس من نجا ومن استشهد فقط، وإنما من يملك حق حماية طاولة التفاوض، ومن يضمن ألا تتحول أي عاصمة عربية تستضيف السلام غدًا إلى هدف عسكري اليوم؟ فإذا لم تكن هناك إجابة واضحة، فإن المشكلة ليست في مستقبل اتفاق بعينه، وإنما في مستقبل فكرة الوساطة ذاتها.

سقوط معادلة سدّ الذرائع.. هل آن أوان إعادة تعريف وظيفة السلطة في الضفة؟ (1-2)

د. أميرة فؤاد النحال

لطالما قامت مقاربة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على معادلة سياسية وأمنية مفادها أن تجنّب التصعيد، وضبط الشارع، ومنع الاحتلال من امتلاك «الذرائع»، يمكن أن يحدّ من حجم الاستهداف الصهيوني ويحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار، غير أن التطورات المتلاحقة تضع هذه المعادلة اليوم أمام اختبار أكثر قسوة: *ماذا يبقى من سياسة «سدّ الذرائع» حين تصبح مناطق سيطرة السلطة نفسها مهددة بعملية عسكرية واسعة، وتدخل مؤسساتها ومراكزها الأمنية والمدنية في دائرة الاحتمال الإسرائيلي للتصعيد؟*

المسألة هنا لا تتعلق فقط بمدى قدرة السلطة على احتواء المواجهة، ولكن بجدوى النهج الذي بُني على افتراض أن تقليص أسباب الاشتباك سيقابله الاحتلال بتقليص استهدافه، فالوقائع تطرح معادلة معاكسة: الاحتلال هو من يحدد سقف التصعيد وتوقيته وأدواته، بصرف النظر عن مستوى التزام السلطة بسياسة ضبط الأمن ومنع المقاومة.

وعليه، تبدو الضفة الغربية أمام لحظة سياسية فارقة، يصبح فيها السؤال أكبر من استمرار التنسيق الأمني أو وقفه: هل تحتاج السلطة إلى إعادة تعريف وظيفتها الوطنية والسياسية، والانتقال من إدارة المخاطر إلى بناء استراتيجية فلسطينية قادرة على حماية الإنسان والأرض والمؤسسات في مواجهة احتمالات التصعيد؟

سقوط «سدّ الذرائع».. حين لم يعد الاحتلال بحاجة إلى مبرر

لأعوام طويلة، جرى تقديم «سدّ الذرائع» باعتباره أحد مفاتيح إدارة المواجهة في الضفة: كلما انخفض منسوب المواجهة الفلسطينية، تراجعت قدرة الاحتلال على تبرير عملياته، لكن الوقائع تبدو اليوم وكأنها تقلب هذه المعادلة من أساسها؛ فالاحتلال لم يعد ينتظر ذريعة بالمعنى التقليدي، لأنه بات يصنع «الذريعة الوظيفية»، ثم يبني عليها قرارًا ميدانيًا جاهزًا للتنفيذ، وما جرى في جنين وطولكرم منذ إطلاق عملية «السور الحديدي» في يناير/كانون الثاني 2025 يقدم مثالًا صارخًا؛ إذ تحولت المخيمات إلى ساحات عمليات عسكرية واسعة، واستخدمت القوات الصهيونية الطائرات والمروحيات والدبابات والجرافات، وتسببت العمليات في تهجير عشرات الآلاف وتدمير واسع للبنية المدنية.

الأخطر أن اتساع الجغرافيا العسكرية لم يتوقف عند الشمال؛ فقد وثقت الأمم المتحدة خلال 2026 استمرار عمليات الاقتحام والمداهمات في جنين وطولكرم، وامتداد العمليات إلى مناطق وسط الضفة وجنوبها.

هنا تظهر «مفارقة سدّ الذرائع»: كلما حاولت السلطة تقليص احتمالات المواجهة، لم يتقلص بالضرورة مجال الحركة الصهيونية، إنّما أصبح الهدوء الفلسطيني نفسه عاجزًا عن إنتاج الحماية، وبالتالي لم تعد المشكلة في وجود الذريعة أو غيابها، وإنما في أن قرار التصعيد الصهيوني بات سابقًا على الذريعة.

لقد انتقلنا من زمن «الاحتلال الذي يبحث عن مبرر» إلى زمن «الاحتلال الذي ينتج المبرر»؛ وهذه النقلة وحدها كافية لإعادة فتح النقاش حول جدوى معادلة أمنية استُهلكت سياسيًا، بينما بقيت الأرض مكشوفة أمام الاقتحام والاستيطان والتهجير.

التنسيق الأمني أمام اختبار الحقيقة.. ماذا تفعل السلطة إذا أصبحت هي ومؤسساتها هدفًا؟

هنا تبلغ المسألة أكثر نقاطها حساسية؛ لأن التنسيق الأمني لا يُختبر عندما يكون الاحتلال بعيدًا، وإنما عندما يقترب الخطر من المنطقة التي يفترض أن تحميها السلطة ومؤسساتها وسكانها.

السؤال لم يعد نظريًا، ففي أواخر 2024 وبداية 2025، نفذت قوات الأمن الفلسطينية عملية في مخيم جنين عُرفت باسم «حماية الوطن»، في سياق استهداف مجموعات مسلحة، قبل أن تبدأ إسرائيل في 21 يناير/كانون الثاني 2025 عملية «السور الحديدي» في المخيم وتمتد إلى طولكرم ونور شمس، وقد وثقت لجنة التحقيق الأممية هذا التسلسل، بما يكشف مفارقة سياسية شديدة القسوة: السلطة كانت تخوض معركة ضبط داخلية، بينما انتقل الاحتلال بعدها إلى معركة عسكرية أوسع نطاقًا.

وهنا تنشأ «معضلة الوظيفة المزدوجة»: هل تبقى السلطة مطالبة بمنع التصعيد الفلسطيني في الوقت الذي لا تستطيع فيه منع التصعيد الصهيوني؟ وإذا كانت مهمتها حماية الاستقرار، فكيف تُعرّف الاستقرار عندما تدخل القوات الصهيونية إلى المدن والمخيمات، وتستولي على المنازل، وتفرض الإخلاء، وتغلق الطرق؟

في 2026، وثقت الأمم المتحدة عمليات صهيونية شملت إخلاء عائلات من منازلها في محافظة جنين، وتحويل منازل إلى مواقع عسكرية، وتجريف أراضٍ داخل محيط المدينة، كما استمرت العمليات في طولكرم.

عند هذه النقطة، يصبح استمرار السياسة دون مراجعة أقرب إلى «التنسيق بلا ضمانات»: التزام فلسطيني بوظيفة أمنية، مقابل بيئة لا تملك السلطة التحكم في سقفها العسكري.

لذلك، فإن الاختبار الحقيقي للتنسيق يتمثل في سؤال أكثر عمقًا: ما الذي ينتجه سياسيًا وأمنيًا إذا كان لا يمنح السلطة قدرة مقابلة على حماية مناطقها ومؤسساتها؟ وهنا تبدأ الحاجة إلى إعادة تعريف العلاقة من «تنسيق أمني مفتوح الوظيفة» إلى «ترتيب أمني مشروط بالسيادة والحماية والمصلحة الوطنية».

من احتواء المقاومة إلى عجز الاحتواء.. لماذا لم تمنع سياسة الضبط المواجهة؟

بُنيت إحدى الحجج المركزية للنهج الأمني على أن احتواء العمل المسلح سيحرم الاحتلال من مبررات التصعيد، ويمنح الضفة مساحة للتنفس السياسي والاقتصادي، ويحول دون تكرار نموذج غزة، لكن التجربة الميدانية أنتجت سؤالًا معاكسًا: إذا كان الهدف من الاحتواء هو منع الحرب، فكيف نفسر اتساع العمليات العسكرية الصهيونية بينما استمرت سياسة الضبط الفلسطينية؟

تقدم جنين وطولكرم نموذجًا بالغ الدلالة، فعملية «السور الحديدي» لم تكن مجرد مداهمات محدودة؛ فقد تحولت إلى عملية عسكرية ممتدة صاحبتها عمليات تدمير وتهجير وإقامة مواقع عسكرية، فيما وثقت الأمم المتحدة أن العمليات طالت لاحقًا نابلس ومخيمات بلاطة وعسكر، إلى جانب مدن ومناطق أخرى.

وهنا يظهر مفهوم «وهم الاحتواء»: الاعتقاد بأن ضبط العامل الفلسطيني كفيل بضبط السلوك الصهيوني، بينما تكشف التجربة أن الاحتلال يحتفظ بعوامل قرار أخرى مرتبطة بالأمن الصهيوني، والاستيطان، وإعادة تشكيل السيطرة الميدانية.

المقالات التي تنشر عبر صفحات " فلسطين " تعبر عن رأي أصحابها

محمد يزيد الناظر

عام دراسي جديد في غزة.. التعليم استثمار لا يتوقف رغم الحرب

مع بداية موسم دراسي جديد في قطاع غزة، تعود المدارس لتفتح أبوابها أمام الأطفال والطلبة من مختلف المراحل العمرية، في مشهد يحمل الكثير من الأمل وسط واقع استثنائي فرضته الحرب وآثارها القاسية على مختلف مناحي الحياة. فعودة الطلبة إلى مقاعد الدراسة ليست مجرد بداية لعام أكاديمي جديد، وإنما رسالة واضحة بأن التعليم في غزة ما زال قادرًا على الاستمرار، وأن مستقبل الأجيال لا يمكن أن يتوقف مهما كانت الظروف.

لقد أثرت الحرب بصورة مباشرة على العملية التعليمية، من خلال تضرر المدارس والمنشآت التعليمية، ونزوح أعداد كبيرة من الأسر، وفقدان الكثير من الطلبة بيئاتهم التعليمية المستقرة، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية التي أصبحت تتحملها الأسر مع بداية كل عام دراسي، من مستلزمات مدرسية وملابس وحقائب وقرطاسية ومواصلات وغيرها.

ومن المنظور الاقتصادي، يمثل التعليم أحد أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري. فالاقتصاد لا يمكن أن يتعافى أو يعيد بناء نفسه من دون جيل متعلم يمتلك المعرفة والمهارات والقدرة على الابتكار والإنتاج. وكل يوم دراسي يستمر رغم الحرب هو خطوة باتجاه بناء قوة بشرية قادرة مستقبلًا على إدارة مشاريع إعادة الإعمار، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

كما أن الموسم الدراسي يمثل حركة اقتصادية مهمة في المجتمع؛ فالمدارس تحرك قطاعات متعددة مرتبطة بها، بدءًا من المكتبات ومحال القرطاسية والملابس والأحذية، وصولًا إلى خدمات النقل والطباعة والاتصالات والتكنولوجيا. وبالتالي، فإن استمرار التعليم يساهم، ولو بصورة محدودة، في تنشيط دورة اقتصادية يحتاجها المجتمع بشدة.

لكن *الأهم من الأرقام والمؤشرات الاقتصادية هو أن التعليم يمنح أطفال غزة أملاً بالمستقبل*. فالطفل الذي يحمل حقيبته ويتجه إلى مدرسته اليوم، رغم كل ما مر به، يؤكد أن الإرادة بالحياة أقوى من آثار الحرب.

إن *دعم التعليم في غزة يجب أن يكون أولوية إنسانية واقتصادية*، ليس فقط من خلال إعادة بناء المدارس، وإنما أيضًا عبر توفير بيئة تعليمية آمنة، ودعم المعلمين والطلبة، وتوفير الأدوات والتقنيات الحديثة، وتعويض الفاقد التعليمي.

وفي بداية هذا الموسم الدراسي، تبقى رسالتنا واضحة: *قد تتوقف الكثير من مظاهر الحياة بسبب الحرب، لكن يجب ألا يتوقف التعليم؛ لأن إعادة بناء الإنسان هي البداية الحقيقية لإعادة بناء غزة*.

كل عام وطلبة غزة بخير، وكل عام ومعلموها وطواقمها التعليمية صامدون، يحملون رسالة العلم والأمل نحو مستقبل أفضل.

خبيران لـ"فلسطين": التطبيع الاقتصادي العربي يخفف أثر العزلة عن الاحتلال

حظر بريطاني لمنتجات المستوطنات.. (إسرائيل) تخشـــــى "تأثير الدومينو"

خالد أبو عامر

د. ثابت أبو الروس

غزة/ رامي رمانة:

تتصاعد المخاوف الإسرائيلية من تداعيات أي حظر بريطاني على منتجات المستوطنات، وسط تحذيرات من أن تتحول الخطوة إلى مقاطعة أوسع تقودها دول أوروبية وغربية.

ويرى خبيران اقتصاديان في حديثهما مع صحيفة "فلسطين"، أن الإجراءات المحتملة قد تلحق أضراراً مباشرة بالتجارة الإسرائيلية وتفتح الباب أمام ضغوط اقتصادية وسياسية أكبر، في حين دعا الخبيران، العرب إلى استثمار التطورات دولياً وتفعيل المقاطعة الاقتصادية للضغط على الاحتلال.

وكانت بريطانيا قد أعلنت أمس توجهها إلى تنفيذ حظر تجاري على بضائع المستوطنات. وبريطانيا ضمن ١١ دولة أوروبية مع كندا نددوا في بيان بالاستيطان.

وقوبل القرار البريطاني بردود إسرائيلية غاضبة، إذ دعا وزير المالية في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش إلى طرد السفير البريطاني، كما دعا وزير ما يسمى الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى اتخاذ إجراءات انتقامية بحق بريطانيا.

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي د. ثابت أبو الروس أن مخاوف حكومة الاحتلال من توجه بريطانيا لمنع دخول منتجات المستوطنات لا تقتصر على أبعاد سياسية فحسب، بل تعود إلى أرقام صادرة ومستوردة ضخمة تُهدد الاستقرار الاقتصاد الإسرائيلي.

وأوضح أبو الروس، أن حجم التبادلات المالية والاطار التجاري بين بريطانيا والاحتلال الإسرائيلي يصل سنوياً إلى قرابة 7.8 مليار دولار، تتوزع عبر مسارين رئيسين، إذ إن الصادرات الإسرائيلية إلى بريطانيا تبلغ نحو 4.4 مليار دولار سنوياً، وهي المورد الأساسي لتغذية السوق الإسرائيلي بالعملة الصعبة.

في حين تصل الواردات الإسرائيلية من بريطانيا إلى نحو 3.36 مليار دولار سنوياً.

وأضاف أن حالة الاستنفار والتخوف في أروقة القرار الإسرائيلي تتلخص أولا في الخسارة الاقتصادية المباشرة حيث حجم الصادرات الكبيرة وتأثيرها في استنزاف منابع تدفق العملات الأجنبية.

وثانيا، تأثير الدومينو السياسي والاقتصادي، إذ إن (تل أبيب) تخشى من أن تُشكل الخطوة البريطانية سابقةً تُشجع بقية دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية على اتخاذ خطوات مماثلة، ما قد يفتح الباب لمقاطعة أكبر وأعمق تتجاوز بضائع المستوطنات لتشمل مجالات تجارية واستثمارية أوسع.

وشدد الخبير الاقتصادي على أن الاحتلال يعتمد بشكل إستراتيجي وسياسي على العلاقات مع البعد الأوروبي والبريطاني، ما يجعل أي حالة إزعاج أو تقييد تجاري مسألة حرج بالغ لحكومة الاحتلال.

وعلى الصعيد الفلسطيني، وصف أبو الروس التطورات بـ الفرصة الذهبية، داعياً الجهات الرسمية والدبلوماسية وسفارات السلطة في الخارج إلى التحرك العاجل، وتجنيد الموقف الأوروبي لتوسيع نطاق حظر بضائع المستوطنات، واستثمار هذا الموقف للضغط الدولي.

فبحسب الموقف القانوني والدولي يُعدّ الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية غير شرعي بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن (أبرزها القرار 2334)، وتعد العديد من المحاكم والمؤسسات الأوروبية أن استيراد بضائع المستوطنات يتناقض مع الالتزامات القانونية للدول وتعهداتها بعدم شرعنة الاحتلال.

وبالرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، فإنها أبقت على تمييز المنشأ في الاتفاقيات التجارية؛ إذ لا تُعامل بضائع المستوطنات معاملة البضائع الإسرائيلية ذات المزايا التفضيلية والجمركية.

وتخشى حكومة الاحتلال من أن تتحول عملية "وسم المنتجات" أو تقييدها إلى حظر كامل ومقاطعة شاملة.

وتُعد المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من الشركاء التجاريين الأكبر للاحتلال؛ إذ تعتمد الأسواق الإسرائيلية بشكل حيوي على التصدير للخارج لجلب العملات الأجنبية ورفد قطاعات الزراعة والتكنولوجيا والتقنيات المتقدمة.

أوراق ضغط اقتصادية

وفي السياق ذاته، يرى الخبير الاقتصادي خالد أبو عامر أن الدول العربية والإسلامية تمتلك أوراق ضغط اقتصادية هائلة وقادرة على قلب الموازين، مؤكداً أن تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية لم يعد خياراً ثانوياً بل أضحى واجباً أخلاقياً وإستراتيجياً لا مناص منه.

وأكد أبو عامر أن التحرك يأتي في وقت يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لأعمال عدائية متواصلة وحرب إبادة جماعية خاصة في قطاع غزة، ما يتطلب موقفاً حازماً يناسب حجم الكارثة.

وأعرب أبو عامر عن أسفه الشديد لمضي بعض الدول العربية في تطبيق وتوسيع الاتفاقيات التجارية ضمن ما يُعرف بـ "اتفاقات إبراهام"، لافتاً إلى أن هذا النهج يمنح دولة الاحتلال حالة من الارتياح الاقتصادي والسياسي، ويخفف عنها وطأة العزلة الدولية عبر توفير شبكة أمان مالية ولوجستية تُنعش أسواقه في الوقت الذي تشتد فيه وتيرة العدوان.

وتُظهر المؤشرات الاقتصادية أن التطبيع الاقتصادي الشامل أسهم في فك الحصار التجاري عن الاحتلال من خلال تنوع مسارات التبادل؛ إذ شهدت السنوات الأخيرة توقيع اتفاقيات شراكة تجارية ورفعاً للرسوم الجمركية مع بعض دول الخليج، إلى جانب إقامة خطوط نقل برية وبحرية بديلة لتسهيل حركة البضائع.

كما يمتد التعاون ليشمل عقوداً طويلة الأمد في مجالات الطاقة كاستيراد الغاز الطبيعي، إضافة إلى الشراكات في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والأمن السيبراني والمياه.

وخلص الخبير الاقتصادي إلى أن الاندماج التجاري يُضعف الموقف الفلسطيني ويحرمه أوراق الضغط الإقليمية، إذ يرفد خزينة الاحتلال بعوائد ضريبية واستثمارية تُقلل من أثر أي قيود أو مقاطعة قد تفرضها الدول الغربية.

7.8 مليار دولار: التبادل التجاري السنوي بين بريطانيا والاحتلال.

4.4 مليار دولار: صادرات الاحتلال إلى بريطانيا.

3.36 مليار دولار: واردات الاحتلال من بريطانيا.

11 دولة أوروبية وكندا: نددت بالاستيطان.

القرار 2334: من أبرز قرارات مجلس الأمن بشأن الاستيطان.

تأثير الدومينو: تخشى (إسرائيل) امتداد الحظر إلى دول غربية أخرى.

اتفاقات التطبيع: تخفف العزلة الاقتصادية عن الاحتلال، وفق الخبير أبو عامر.

أثارت حملة إعلانية محلية لشركة "أديداس" في دولة الاحتلال جدلا واسعا، بعدما ظهر فيها جندي إسرائيلي سابق فقد ساقه للترويج لخدمة تتيح لمبتوري الأطراف شراء حذاء واحد، في وقت يعيش فيه آلاف الفلسطينيين في غزة واقعا قاسيا جراء إصابات وبتر الأطراف التي خلفتها الحرب. وبينما سارعت الشركة إلى الاعتذار والتأكيد أن المبادرة لم تكن جزءا من حملة عالمية، أعاد الجدل فتح ملفات سابقة ارتبطت بعلاقة "أديداس" بالرياضة الإسرائيلية والقضية الفلسطينية.

أديداس تعتذر بعد حملة لجندي بجيش الاحتلال أثارت غضبًا واسعًا

أديداس تعتذر بعد حملة إعلانية أثارت دعوات واسعة لمقاطعتها.

جندي إسرائيلي سابق يظهر في حملة أديداس الخاصة بمبتوري الأطراف.

حملة أديداس المحلية تضم 11 رياضيا من ذوي الإعاقة.

أديداس تؤكد أن الحملة محلية وتعتذر عن الإساءة.

غزة تسجل أكثر من 5 آلاف حالة بتر للأطراف.

أكثر من 22 ألف إصابة خطيرة بالأطراف في غزة منذ 2023.

خافيير باردِيم يدعو لمقاطعة أديداس بعد الحملة المثيرة للجدل.

برنامج أديداس يتيح لمبتوري الأطراف شراء حذاء واحد بنصف السعر.

أديداس واجهت سابقا انتقادات بسبب رعاية ماراثون القدس.

إنهاء رعاية الاتحاد الإسرائيلي لم ينهِ جدل أديداس وفلسطين.

برلين/ وكالات:

اعتذرت شركة "أديداس" الألمانية للملابس والمستلزمات الرياضية، بعد موجة انتقادات ودعوات دولية لمقاطعتها على خلفية حملة إعلانية محلية في دولة الاحتلال، ظهر فيها جندي سابق فقد ساقه خلال خدمته العسكرية، للترويج لخدمة تتيح للأشخاص مبتوري الأطراف شراء حذاء واحد بدلا من زوج كامل.

وقالت الشركة، في بيان رسمي، إن الصورة المستخدمة في نشاط محلي نفذه فريقها في دولة الاحتلال أثارت "مخاوف وردود فعل قوية"، مؤكدة أن التسبب بالإساءة لم يكن مقصودا، ومقدمة اعتذارها إلى من تأثروا بالحملة.

وأوضحت "أديداس" أن الحملة ليست جزءا من حملة عالمية للشركة، وإنما مبادرة محلية، مشيرة إلى أن الملصقات الإعلانية في متاجرها بدولة الاحتلال ضمت 11 رياضيا من ذوي الإعاقة.

وكان من بين المشاركين شاليف بيتون، الذي فقد ساقه اليسرى بعد إصابته أثناء خدمته في جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 2021، وهو ما فجّر انتقادات من ناشطين مؤيدين لفلسطين، رأوا أن اختيار جندي إسرائيلي سابق للترويج لخدمة مخصصة لمبتوري الأطراف يحمل مفارقة مؤلمة، في ظل العدد الكبير من الفلسطينيين الذين فقدوا أطرافهم خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

غزة في قلب الجدل

تصاعدت الانتقادات خصوصا بسبب الفارق الهائل بين طبيعة الحملة الإعلانية في دولة الاحتلال والواقع الذي يعيشه آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة، ممن تعرضوا لبتر الأطراف وإصابات بالغة منذ بدء الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وبحسب تقديرات نشرتها منظمة الصحة العالمية في مايو/ أيار الماضي، سجل قطاع غزة أكثر من 5 آلاف حالة بتر أطراف ناجمة عن إصابات رضّية، إضافة إلى أكثر من 22 ألف إصابة خطيرة في الأطراف منذ أكتوبر 2023، فيما شكّل الأطفال ما يصل إلى ربع الأشخاص الذين تعرضوا لإصابات غيرت حياتهم.

وفي ظل هذا الواقع، اعتبر ناشطون أن استخدام معاناة مبتوري الأطراف في حملة تسويقية داخل دولة الاحتلال، مع إبراز جندي إسرائيلي سابق، يتجاهل سياقا أوسع يتعلق بآلاف الفلسطينيين الذين فقدوا أطرافهم خلال الحرب.

وكان الممثل الإسباني خافيير باردِيم من بين الشخصيات التي دعت إلى مقاطعة الشركة بسبب الحملة، في وقت انتشرت فيه الانتقادات على منصات التواصل الاجتماعي.

من جانبها، دافعت "أديداس" عن الهدف الأساسي من الخدمة، موضحة أن برنامج Single Shoe صُمم لتعزيز دمج الأشخاص الذين لديهم اختلافات أو فقدان في الأطراف، من خلال السماح لهم بشراء حذاء واحد فقط بالسعر الذي يعادل 50% من سعر الزوج.

وأطلقت الشركة الخدمة في يناير/كانون الثاني في 23 دولة أوروبية، بعد تطويرها بالتشاور مع مجموعات ومنظمات معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بينها منظمة ParalympicsGB.

وقالت "أديداس" إن البرنامج يتوسع تدريجيا إلى مناطق أخرى في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن بينها فلسطين والإمارات ولبنان والسعودية والكويت وقطر ومصر.

وأكدت الشركة أنها ستواصل "الاستماع والتعلم والعمل" لضمان توافق أنشطتها مع قيم الشمول التي تقول إنها تتمسك بها.

لكن الاعتذار لم ينهِ الجدل، إذ أعادت الحملة إلى الواجهة سلسلة من الخلافات السابقة التي ارتبط اسم "أديداس" فيها بدولة الاحتلال وفلسطين، ولا سيما في ما يتعلق بالرياضة والاحتلال.

وتعود إحدى أبرز القضايا إلى عام 2012، عندما واجهت "أديداس" دعوات للمقاطعة من مسؤولين رياضيين عرب بسبب رعايتها ماراثون القدس، الذي مر مساره عبر أجزاء من القدس المحتلة.

وفي ذلك الوقت، أعلن وزراء ومسؤولون عرب في قطاعات الشباب والرياضة مقاطعة الشركات الراعية للحدث، معتبرين أن الماراثون يستخدم لتعزيز الرواية الإسرائيلية بشأن المدينة المحتلة.

ولم تعد "أديداس" ضمن رعاة الماراثون في العام التالي.

وفي عام 2018، تجدد الضغط على الشركة عندما طالبت أكثر من 130 ناديا واتحادا رياضيا فلسطينيا "أديداس" بإنهاء رعايتها للاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم.

وكان محور الاعتراض آنذاك يتعلق بضم الاتحاد الإسرائيلي أندية مقامة في مستوطنات داخل الضفة الغربية المحتلة، وهي مستوطنات تعتبرها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وردت الشركة حينها بأنها تعمل وفق نهج "محايد سياسيا"، لكنها قالت في الوقت نفسه إنها تلتزم بمعايير حقوق الإنسان وإنها أثارت القضية مع الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا".

وفي وقت لاحق، أنهت "أديداس" رعايتها للاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، من دون أن تعلن صراحة أن قرارها جاء نتيجة الحملة الفلسطينية.

ويضع الجدل الأخير "أديداس" أمام أسئلة تتجاوز الحملة الإعلانية نفسها، خصوصا في ظل حساسية قضية مبتوري الأطراف في غزة، حيث تحولت الإصابات والبتر إلى واحدة من أكثر النتائج الإنسانية قسوة للحرب، وفق وكالة الأناضول التركية.

ففي الوقت الذي تروّج فيه الشركة لخدمة تتيح لمبتوري الأطراف شراء حذاء واحد، يعيش آلاف الفلسطينيين الذين فقدوا أطرافهم واقعا مختلفا تماما، يتعلق بالحصول على العلاج وإعادة التأهيل والأطراف الصناعية والرعاية الطبية اللازمة لاستعادة جزء من حياتهم الطبيعية.

وبينما تؤكد "أديداس" أن حملتها تهدف إلى تعزيز الشمول وإتاحة المنتجات للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن اختيار شخصية كانت في السابق جنديا في جيش الاحتلال الإسرائيلي، في حملة مرتبطة تحديدا بفقدان الأطراف، أعاد إلى الواجهة الأسئلة المتعلقة بمسؤولية الشركات العالمية تجاه السياقات السياسية والإنسانية التي تعمل فيها.

ويأتي الاعتذار الأخير ليضيف فصلا جديدا إلى علاقة الشركة المضطربة مع الملف الفلسطيني، بعد أزمات سابقة ارتبطت برعاية فعاليات في القدس، والاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم.

بطولة الوفاء لكرة السلة.. نجوم اللعبة يشعلون المنافسة في المغازي

المغازي/ فلسطين:

تتواصل منافسات بطولة الوفاء لكرة السلة 3×3 على ملعب نادي خدمات المغازي وسط قطاع غزة، بمشاركة نخبة من أبرز نجوم كرة السلة في القطاع، وسط أجواء تنافسية وجماهيرية مميزة.

وشهد اليوم الثاني من البطولة إقامة أربع مباريات، جاءت نتائجها قوية ومتقاربة في عدد من المواجهات، حيث تمكن فريق خليل أبو شمالة من تحقيق الفوز على فريق القدس بنتيجة 7-16، فيما تفوق فريق علي أبو حسنين على فريق فلسطين بنتيجة 9-11.

وفي مواجهة أخرى، فرض فريق سمير دخان تفوقه على فريق غزة وحسم اللقاء بنتيجة كبيرة بلغت 5-21، بينما حصل فريق جمال البحيصي على الفوز إداريًا أمام فريق باسم ضيازاده.

وأدار مباريات اليوم تحكيميًا كل من الدولي سائد حميد، إلى جانب أحمد القاضي، محمد العالول، تامر قشطة، مؤمن الجربة، أحمد شحادة، وموسى غنام.

وتتواصل منافسات البطولة اليوم بإقامة أربع مواجهات، حيث يلتقي في المباراة الأولى فريقا خليل أبو شمالة وعلي أبو حسنين، فيما تجمع الثانية باسم ضيازاده وسمير دخان، بينما يواجه القدس منافسه فلسطين، وتختتم مواجهات اليوم بلقاء فريق المرحوم جمال البحيصي مع فريق غزة.

وتشهد البطولة مشاركة نخبة من أبرز لاعبي كرة السلة في قطاع غزة، الأمر الذي منح المنافسات مستوى فنيًا مميزًا، في ظل حضور جماهيري لافت وتفاعل كبير مع المباريات.

وحظيت البطولة بمتابعة عدد من الشخصيات الوطنية والمجتمعية والرياضية، يتقدمهم واصف أبو مشايخ رئيس دائرة شؤون اللاجئين في مخيم المغازي، وعبد الباسط العويدات رئيس نادي خدمات المغازي، وعضو مجلس إدارة نادي خدمات البريج محمد الكرنز، إلى جانب عدد من أبناء أسرة كرة السلة والوسط الرياضي في القطاع.

وتكتسب بطولة الوفاء أهمية خاصة باعتبارها واحدة من الفعاليات الرياضية التي تسهم في إعادة تنشيط كرة السلة في قطاع غزة، وتوفير مساحة لنجوم اللعبة للعودة إلى أجواء المنافسة، بعد فترة طويلة من توقف النشاط الرياضي، في رسالة تؤكد قدرة الرياضة الفلسطينية على الاستمرار رغم الظروف الصعبة.

ألقاب جديدة لفلسطينيين في سوريا ببطولات المواي تاي والكيك بوكسينغ

دمشق/ وكالات:

سجل عدد من الرياضيين الفلسطينيين السوريين نتائج مميزة في منافسات رياضية أقيمت مؤخرا في سوريا، بعد إحرازهم مراكز متقدمة وألقابا في بطولتي الجمهورية للأندية والبيوت الرياضية للمواي تاي "الملاكمة التايلاندية" في دمشق، وأندية محافظة حماة للكيك بوكسينغ.

وفي العاصمة دمشق، تمكن عدد من اللاعبين الفلسطينيين السوريين من تحقيق نتائج لافتة خلال مشاركتهم في بطولة الجمهورية للمواي تاي، التي احتضنتها مدينة الجلاء الرياضية بين 3 و5 أيلول/سبتمبر الجاري، بمشاركة لاعبين ولاعبات من فئتي الشباب والناشئين والناشئات.

وشارك نحو 15 لاعبا فلسطينيا سوريا في منافسات البطولة، نجح ثلاثة منهم في التتويج بلقب بطل الجمهورية ضمن أوزان مختلفة، حيث أحرز أحمد إبراهيم إبراهيم المركز الأول في وزن 60 كيلوغراما، وعبد الغني إبراهيم محمد لقب وزن 67 كيلوغراما، فيما توج محمد عبد الله محمد بطلا لوزن 54 كيلوغراما.

بدوره، حقق اللاعب مصطفى رمضان المركز الأول في منافسات فئة الشباب، ليحجز مكانه ضمن صفوف المنتخب الوطني السوري للمواي تاي، في إنجاز يعكس المستوى الذي قدمه خلال منافسات البطولة.

وشهدت البطولة مشاركة عدد من الأندية والبيوت الرياضية وتنافسا على المراكز الأولى في مختلف الفئات والأوزان، فيما تمكن منتخب الشرطة للمواي تاي من تصدر الترتيب العام على مستوى الجمهورية، بعدما جمع 111 ميدالية، توزعت بين 49 ذهبية و27 فضية و35 برونزية، بحسب ما أعلنته الجهات الرياضية المعنية.

وفي محافظة حماة، واصل الرياضيون الفلسطينيون حضورهم في منصات التتويج، بعدما تمكن الطفل الفلسطيني عمر يوسف ريحاوي، من مواليد عام 2016، من إحراز المركز الأول في بطولة أندية المحافظة لرياضة الكيك بوكسينغ، التي أقيمت مؤخرا في صالة نادي الشرطة.

وقدم ريحاوي خلال البطولة أداء لافتا، أظهر خلاله مستوى جيدا من المهارة والتركيز والقدرة على تنفيذ التعليمات الفنية، رغم صغر سنه، ليتمكن في ختام المنافسات من اعتلاء المركز الأول والتتويج بلقب البطولة على مستوى أندية المحافظة.

ويخضع اللاعب لإشراف المدرب الكابتن يوسف برار، الذي أثنى على التزامه وانضباطه واستجابته للتوجيهات الفنية خلال التدريبات والمنافسات، مؤكدا أن هذا التتويج جاء نتيجة العمل المتواصل داخل نادي الشرطة، الذي يوفر بيئة مناسبة لتطوير قدرات المواهب الرياضية الناشئة.

الزمالك يعتلي صدارة الـــــدوري المصري

القاهرة/ وكالات:

اعتلى الزمالك، حامل لقب الدوري المصري الممتاز، صدارة جدول ترتيب المسابقة بصورة مؤقتة، بعدما حقق فوزًا صعبًا على حساب ضيفه أبو قير للأسمدة، الصاعد حديثًا إلى دوري الأضواء.

وتمكن الزمالك من حسم المواجهة بنتيجة 0-2، في المباراة التي أقيمت أمس على ستاد القاهرة، ضمن منافسات الجولة الرابعة من الدوري المصري، رغم المقاومة القوية التي أظهرها الفريق الضيف، والذي هدد مرمى أصحاب الأرض في أكثر من مناسبة.

وقدم أبو قير للأسمدة أداءً لافتًا خلال اللقاء، بل تفوق على الزمالك في نسبة الاستحواذ التي بلغت 53%، كما سدد لاعبوه 13 كرة مقابل 8 تسديدات للفريق الأبيض، إلا أن خبرة الزمالك حسمت المواجهة في النهاية.

وافتتح محمد إسماعيل التسجيل للزمالك في الدقيقة 17، بعدما أطلق تسديدة قوية من على الطائر استقرت داخل شباك الفريق الضيف، مستغلًا خروج حارس أبو قير للأسمدة محمود عبد الرحيم "جنش" من مرماه لمواجهة المغربي محمود بنتايك.

وشهدت الدقيقة 69 أخطر فرص المباراة، عندما حاول الفلسطيني عدي الدباغ تحويل كرة عرضية أرسلها عمر جابر إلى داخل مرمى الزمالك، إلا أن مدافع أبو قير للأسمدة محمد دبش تدخل في اللحظة المناسبة وأبعد الكرة من على خط المرمى، في واحدة من أبرز لقطات اللقاء.

وقبل ثلاث دقائق فقط من نهاية الوقت الأصلي، نجح البديل أحمد شريف في تأمين انتصار الزمالك، بعدما تحرك بذكاء داخل منطقة الجزاء مستغلًا غفلة دفاعية، قبل أن يضع الكرة من فوق الحارس جنش معلنًا عن الهدف الثاني.

ورفع الزمالك رصيده بهذا الانتصار إلى 10 نقاط، ليتصدر جدول ترتيب الدوري المصري مؤقتًا، في انتظار نتائج بقية مباريات الجولة الرابعة.

ويتقدم الفريق الأبيض بفارق نقطة واحدة على بيراميدز والأهلي وسيراميكا كليوباترا، مع الإشارة إلى أن بيراميدز والأهلي خاض كل منهما ثلاث مباريات فقط حتى الآن.

ويعد هذا الانتصار هو الثالث للزمالك في النسخة الحالية من الدوري المصري، بعدما تغلب في وقت سابق على البنك الأهلي وبتروجت، فيما تعثر بالتعادل أمام الاتحاد السكندري خلال الجولة الافتتاحية للمسابقة.

في المقابل، توقف رصيد أبو قير للأسمدة عند 3 نقاط في المركز الخامس عشر بجدول الترتيب، بعدما تلقى خسارته الثالثة على التوالي، عقب بدايته بالفوز في الجولة الأولى.

ويستعد الزمالك لمواجهة مضيفه غزل المحلة يوم 16 سبتمبر/أيلول الجاري، ضمن منافسات الجولة الخامسة من الدوري المصري، لكنه سيخوض قبل ذلك مواجهة قارية أمام بورت بطل جيبوتي، يوم السبت المقبل، في إياب الدور التمهيدي من بطولة دوري أبطال أفريقيا.

منتخب الكاراتيه يحصد فضية في اليوم الأول من بطولة آسيا

عمان/ وكالات:

حقق المنتخب الفلسطيني للكاراتيه، أمس، نتائج مميزة في منافسات اليوم الأول من بطولة آسيا للكاراتيه المقامة في الأردن، حيث حصدت اللاعبة محبوبة دار صلاح الميدالية الفضية في منافسات القتال لوزن 52- كغم.

واستهلت محبوبة مشوارها بالفوز على لاعبة الإمارات بنتيجة 2-3، ثم واصلت تألقها بالفوز على لاعبة ماكاو بنتيجة 2-4، قبل أن تخسر في المباراة الثالثة أمام لاعبة إيران بنتيجة 0-3، لتحصد بذلك الميدالية الفضية.

وفي منافسات القتال، خاضت اللاعبة سوار أبو لاوي منافسات وزن 54- كغم، وخسرت مباراتها أمام لاعبة الهند بنتيجة 0-8. كما قدم اللاعب شيث البكري أداء قويا في منافسات وزن 52- كغم، حيث حقق الفوز في مباراته الأولى على لاعب العراق بنتيجة 0-1، ثم تغلب على لاعب الهند بنتيجة 1-3، قبل أن يخسر أمام لاعب السعودية بنتيجة 0-8، وفي مباراته الرابعة خسر أمام لاعب إيران بنتيجة 0-1.

وشارك اللاعب أويس أبو وهدان في منافسات القتال، حيث خسر مباراته الأولى أمام لاعب إيران بنتيجة 2-5، ثم خسر مباراته الثانية أمام لاعب السعودية بنتيجة 3-9. ويواصل المنتخب الفلسطيني مشاركته في البطولة، وسط طموحات بتحقيق المزيد من النتائج والميداليات، في ظل الدعم والمتابعة من الجهازين الإداري والفني للبعثة الفلسطينية.

تامر.. نجا من الموت بساق مبتورة

غزة/ هدى الدلو:

لم يكن باب البيت الذي خرج منه تامر اسليم، 16 عامًا، في القرارة جنوب قطاع غزة، يشبه الباب الذي عاد إليه بعد أسابيع من العلاج، ففي السابع والعشرين من يوليو/ تموز 2026، كان يقف أمام منزله حين وقع استهداف إسرائيلي في المكان، فاستشهد مواطن وأصيب تامر إصابة مباشرة طالت أنحاء متفرقة من جسده، لتبدأ رحلة طويلة بين المستشفيات والعمليات، انتهت قبل أيام فقط بخروجه إلى البيت.

كان تامر في حالة حرجة للغاية عند وصوله إلى المستشفى، حتى إن الأطباء صنفوا حالته في البداية بأنها "موت سريري"، وفقاً لما ترويه والدته، وبعد محاولات لإنقاذ حياته، خضع لعمليات متتالية، كان أبرزها بتر ساقه.

تقول والدته لصحيفة "فلسطين": "كان وضعه خطيرًا جدًا، وصُنفت حالته موتًا سريريًا. في البداية بتروا قدمه من أسفل الركبة، لكن الإصابة كانت شديدة، واضطروا لاحقًا إلى إعادة البتر من فوقها".

ولم تكن الساق وحدها التي دفعت ثمن الاستهداف، فقد أصيب تامر في يده، تحديدًا في منطقة الكف والكوع، كما خلّفت الإصابة ثلاث حفر في ظهره، وتسببت في خلع عدد من أسنانه، في حين تعرضت شفتاه لإصابات بالغة احتاجت إلى تدخلات دقيقة لإعادة تجميعهما.

وتضيف والدته: "إصاباته كثيرة، في يده وظهره وفمه، هناك ثلاث حفر في ظهره، وبعض أسنانه خُلعت، وشفتاه تم تجميعهما بصعوبة، وما زال يحتاج إلى عمليات تجميل".

بالنسبة إلى والدة تامر، لا تقتصر خسارتها في ساق ابنها أو إصاباته المتعددة، فقبل أن يصبح جريحًا، كان تامر الابن الأكبر الذي كبر في منزل غاب عنه والده منذ سنوات.

فقد استشهد والده في حرب عام 2014، ومنذ ذلك الوقت تولت والدته تربيته ورعايته، وهي تنتظر اليوم الذي يكبر فيه ويصبح شابًا تعتمد

عليه ويحمل معها أعباء الحياة.

ولكن الحرب أعادت إليها الفقد بصورة أخرى؛ لم تفقد تامر هذه المرة، لكنها استقبلته طفلاً خرج من المستشفى بجسد مختلف وحياة مختلفة.

وتتابع الأم: "والده استشهد في حرب 2014، وتامر هو بكره، ربيته يومًا بعد يوم وأنا أنتظر اليوم الذي يكبر فيه ويصبح شابًا أعتمد عليه ويحمل المسؤولية عني".

غير أن تامر، حتى بعد خروجه من المستشفى، لا يبدو قادرًا على استيعاب حجم التحول الذي طرأ على حياته، فكل ما حدث مرّ سريعًا أمامه، وما زال يشعر كأنه عالق بين لحظة الإصابة ولحظة النجاة.

تروي والدته أن ابنها يكرر عليها: "لحد الآن مش حاسس حالي صاحي، حاسس إني بحلم ومش قادر أصحى منه".

كان خروج تامر من المستشفى مناسبة يفترض أن تحمل شيئًا من الفرح؛ عاد إلى البيت حيًا، بعد أن نجا من إصابة بالغة الخطورة. لكن لحظة وصوله كشفت له شيئًا آخر: نظرات الأطفال من حوله.

أخرجته والدته إلى أمام المنزل، وحين رأى مجموعة من الأطفال حوله، لم يحتمل المشهد، بكى، ليس فقط بسبب ما فقده، وإنما بسبب الطريقة التي شعر بها أن الآخرين ينظرون إليه.

تتابع الأم: "لما طلع من المستشفى وأخذته إلى باب البيت، شاف الولاد حواليه وبدأ يبكي. قال لي: حسيت حالي أبصر كيف، بطلعوا فيّ بنظرات ما قدرت أفهمها".

كانت تلك اللحظة، بالنسبة إلى والدته، أشبه باكتشاف تامر لأول مرة أن حياته تغيرت. لم يعد الطفل الذي اعتاد الوقوف أمام البيت ومشاهدة أقرانه وهم يلعبون، بل شاب في السادسة عشرة عاد من المستشفى بساق مبتورة وجسد يحمل آثار الإصابة.

وبالرغم من خروجه من المستشفى، لم تنته رحلة العلاج، إذ يحمل تامر تحويلة طبيةَ وينتظر السفر خارج قطاع غزة لاستكمال علاجه، في مقدمة احتياجاته تركيب طرف صناعي يعينه على استعادة قدر من الحركة والاستقلالية، إلى جانب إجراء عمليات تجميل لمعالجة آثار الإصابات التي طالت وجهه وشفتيه، فضلًا عن زراعة الأسنان التي فقد بعضها من جراء الإصابة.

وتبقى والدته معلقة بين أمل أن يفتح السفر أمام ابنها بابًا لاستكمال العلاج، وخوف من أن تطول فترة الانتظار، إذ يحتاج تامر إلى رعاية وعمليات متتابعة.

في السادسة عشرة، كان يفترض أن يبدأ تامر في رسم ملامح شبابه؛ لكنه وجد نفسه مضطرًا إلى أن يتعلم كيف يعيش بجسد نجا، وذاكرة ما زالت تبحث عن طريقها للخروج من كابوس لم يستيقظ منه بعد.

د. إياد القرا

زلزال هآرتس.. الاحتلال صنع الانفجار ثم تجاهل التحذيرات

ما كشفت عنه صحيفة «هآرتس» بشأن التحذيرات التي سبقت السابع من أكتوبر لا يفتح فقط ملف إخفاق بنيامين نتنياهو، بل يعيد النقاش إلى السؤال الأهم فلسطينيًا: من الذي صنع بيئة الانفجار أصلًا؟

بحسب ما نُشر، تلقى نتنياهو قبل السابع من أكتوبر تحذيرات من احتمال وقوع تطور كبير في غزة، ووصلت كذلك إشارات أمنية إلى الشاباك تتحدث عن «زلزال» ومسار تصادمي.

لكن المشكلة لم تكن في غياب المعلومات وحده، بل في العقلية الإسرائيلية التي تعاملت طوال سنوات مع غزة باعتبارها ملفًا يمكن حصاره وإدارته أمنيًا إلى ما لا نهاية.

قبل الطوفان، لم تكن غزة تعيش هدوءًا حقيقيًا؛ كانت محاصرة منذ سنوات، وأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون تحت قيود خانقة على الحركة والاقتصاد والعمل. وفي الضفة، كانت المستوطنات تتوسع، والاقتحامات والقتل والاعتقالات تتصاعد، في حين يتعرض المسجد الأقصى لضغط متواصل، ويبقى ملف الأسرى واحدًا من أكثر الملفات حساسية في الوعي الفلسطيني.

هذه ليست تفاصيل جانبية يمكن فصلها عن الانفجار. إسرائيل بنت طوال سنوات معادلة تقوم على أن الفلسطيني يمكن أن يعيش تحت الاحتلال والحصار والاستيطان، وأن أقصى ما يحتاج إليه هو بعض التسهيلات الاقتصادية المؤقتة. ولهذا قرأت الاحتجاجات على حدود غزة والتحركات السياسية ورسائل الوسطاء باعتبارها أدوات ضغط قابلة للاحتواء، لا مؤشرات على أن الوضع وصل إلى نقطة خطرة.

حتى ملف الأسرى، الذي كان يمثل فرصة لتخفيف التوتر، دخل في دائرة المماطلة والتعطيل، في حين استمرت حكومة نتنياهو في إدارة القضية الفلسطينية بمنطق القوة وتجاهل أسباب الصراع.

وهنا تكمن أهمية ما كشفت عنه «هآرتس»: التحذيرات لم تسقط في فراغ، بل جاءت فوق أرض مشتعلة صنعتها سياسات الاحتلال نفسه.

المسؤولية إذن لا يمكن اختزالها في سؤال أمني بشأن إخفاق الجيش أو الشاباك، ولا في سؤال شخصي بشأن ما عرفه نتنياهو. المسؤولية الأعمق تتعلق باحتلال استمر لعقود، وحصار خنق غزة، واستيطان التهم الضفة، وسياسة إسرائيلية تعاملت مع الحقوق الفلسطينية باعتبارها مشكلة أمنية لا قضية شعب يطالب بالحرية.

واليوم، بينما *يعود هذا الملف ليطارد نتنياهو انتخابيًا، يبقى الخطر أن يحاول الهروب من مسؤوليته إلى الأمام عبر تصعيد عسكري جديد يعيد تقديمه بصفته «رجل الأمن»*.

لذلك فإن *زلزال «هآرتس» يجب ألا يُقرأ فقط بوصفه أزمة لنتنياهو، بل بوصفه تذكيرًا بأن الاحتلال هو الذي صنع شروط الانفجار*، وتجاهل التحذيرات، ثم يحاول اليوم الهروب من نتائج سياساته إلى حرب جديدة قد تدفع المنطقة كلها ثمنها.